



التقرير السنوي لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2023

مارس 2024

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

- 1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة.....1
- 2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.....7

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
 - 1- نتائج أداء البرنامج.....13
 - 2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....17
- II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
 - 3- نتائج أداء البرنامج.....21
 - 1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....25
- III. برنامج المياه
 - 4- نتائج أداء البرنامج.....30
 - 1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....37
- IV. برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
 - 5- نتائج أداء البرنامج.....42
 - 1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....50
- V. برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
 - 6- نتائج أداء البرنامج.....55
 - 1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....65
- VI. برنامج القيادة والمساندة
 - 7- نتائج أداء البرنامج.....71
 - 1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....75

المحور الأول

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة
2023

1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة :

لدعم مهمتها، تعمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من خلال التعاون والانفتاح على بقية الشركاء والمتدخلين، على تحقيق ازدهار القطاع الفلاحي بصفة خاصة وتنمية الثروات الوطنية بصفة عامة والمساهمة في تحقيق الرفاه والعيش الكريم للمواطن التونسي في كافة ربوع الوطن وذلك ضمن خطة للتنمية الفلاحية في أفق 2035 في إطار رؤية إستراتيجية بيّناها: **"فلاحة صامدة ودامجة ومستدامة"** تساند التنمية وتعزز الأمن المائي والغذائي تعكس الالتزام الراسخ بالمساهمة في توفير الغذاء بالكمية والجودة المطلوبة وبحماية الموارد الطبيعية وضمان حق الأجيال القادمة مجسدة في ثلاثة محاور إستراتيجية وهي:

المحور الأول: استخدام مستدام للموارد الطبيعية يضمن الأمن المائي والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية

المحور الثاني: النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة

المحور الثالث: إطار مؤسساتي ملائم ومحيط فلاحي شامل يضمن الإدماج والنجاعة

وقد اتّسمت سنة 2023 بتواصل انحباس الأمطار للموسم الرابع على التوالي وارتفاع معدلات الحرارة مسجلة أرقاما قياسية كان لها الأثر السلبي على القطاع الفلاحي برمّته نتيجة التغيرات المناخية المتسارعة بالإضافة إلى ارتفاع كلفة المواد الأولية والمنتجات الأساسية الموردة مما أثر على مردودية المنظومات الفلاحية وساهم في تدهور موارد الرزق للفئات الهشة المعتمدة على النشاط الفلاحي كنشاط رئيسي في ظل غياب أنشطة اقتصادية مزدهرة قادرة على خلق مواطن شغل بديلة.

ويمكن اعتبار أداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2023 في مجمله جيد حسب الإمكانيات المتاحة باعتماد مبدأي الفاعلية والنجاعة لتحقيق القيمة المنشودة فقد حقق الهدف الإستراتيجي تطور وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تطورا ملحوظا على مستوى الإنجاز خاصة مؤشر استغلال المنتج الغابي الذي خلال سنة 2023 بلغت نسبة استغلال الخشب مقارنة بالإمكانيات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا 85% بالمقارنة بالتقديرات والتي تساوي 85% وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 100% ويعتبر الأداء جيد مقارنة بالقيمة المستهدفة.

كما شهد الهدف الإستراتيجي تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي إنجازا بنسبة 100% للمؤشر نسبة التزود بالماء الصالح للشرب ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب ممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية.

ويمكن حوصلة وتبويب أهم الإجراءات والتدابير والبرامج المعتمدة في سنة 2023 حسب مجالات النشاط الفلاحي فيما يلي:

1-1 برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

✚ إعداد إستراتيجية للنهوض بمنظومة الحبوب.

✚ إنجاز برنامج تدخل جهوي لإنقاذ أصول الزيتون من الجفاف بتطاوين وقابس ومدنين

✚ إعداد استراتيجية للنهوض بمنظومة الزيتون ومراجعة كراس الشروط الفنية لتصدير زيت الزيتون.

✚ مراجعة كراس شروط المتعلقة بتوريد مادتي الذرة وفيتورة الصوجا مع تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بتخزين وتزويد السوق بانتظام.

✚ الشروع في إعداد خطة وطنية لتنمية قطاع الأعلاف في أفق 2035 بهدف الحد من العجز العلفي الجملي والترفيغ في نسبة تغطية الحاجيات الغذائية الحيوانية.

✚ إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بمنظومة الألبان في أفق 2035 في ظل التغيرات المناخية بهدف المحافظة على توازن وديمومة المنظومة والنهوض بسلسلة القيمة لمنتجات الألبان وتحسين حوكمتها.

2-1 برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

✚ وضع خطة إستراتيجية للنهوض بقطاع صيد القفالة نظرا لتراجع المخزون حسب نتائج البحث العلمي الذي إنطلق في العمل مع نظيره الصيني في إطار شراكة تونسية صينية لإيجاد الحلول العلمية الكفيلة لتكاثر القفالة.

3-1 برنامج المياه:

الانتهاء من إنجاز الدراسة الاستشرافية لقطاع المياه إلى أفق 2050 حيث تم استكمال المرحلة الخامسة والأخيرة التي حددت محاور المخططات العملية وتحديد خطة عمل تضم 43 برنامجا و 1200 إجراء.

مراجعة تراتيب وإجراءات استخلاص معاليم مياه الري وارساء منظومة للتوظيف الاجباري لمعاليم مياه الري لضمان الاستخلاص والقطع النهائي مع المديونية.

4-1 برنامج الغابات والمراعى وتهيئة الأراضي الفلاحية:

الشروع في مراجعة شاملة لأحكام مجلة الغابات بالتنسيق مع مركز الدراسات القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل.

الانتهاء من دراسة تشخيص الوضع العقاري للموارد الغابية.

5-1 برنامج التعليم العالي والبحث العلمى والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تحسين حوكمة منظومة البحث والتعليم العالي عبر إرساء نظام إدارة الجودة طبقا للمواصفات ايزو 2015-9001 بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.

وضع نظام إدارة الجودة حسب المعيار الدولي ايزو 2015-9001 بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وحسب المعيار الدولي ايزو 2018-21001 بمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري حيث تم تكوين فريق مكلف بإدارة نظام الجودة واعداد دليل مرجعي لطلب مرافقة ومصادقة على نظام ادارة الجودة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة ألف دينار

الإنجازات/التقديرات (%)		إنجازات 2023	تقديرات 2023 (ق)	تعهد/دفع	بيان النفقات
(2)/(1)	المبلغ (1)-(2)	(2)	(1)		
97%	- 19 423	679 577	699 000	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
92%	- 56 608	642 392	699 000	اعتمادات الدفع	
137%	13994	52 301	38 307	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
106%	2220	40 527	38 307	اعتمادات الدفع	
102%	12213	614 372	602 159	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
103%	20950	623 109	602 159	اعتمادات الدفع	
89%	-179 483	1 402 902	1 582 385	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
95%	-30 695	594 839	625 534	اعتمادات الدفع	
94%	-172 699	2 749 152	2 921 851	اعتمادات التعهد	المجموع العام
97%	-64 133	1 900 867	1 965 000	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية

تحليل نتائج تنفيذ الميزانية:

نفقات التأجير والتسيير:

بلغت نسبة إنجازات نفقات التأجير الخاصة بالمهمة 92% بينما بلغت نسبة إنجاز نفقات التسيير 106% وذلك كما يلي:

- برنامج الإنتاج الفلاحي:

بالنسبة لنفقات التأجير كانت تقديرات سنة 2023 : 72 786 ألف د أما الإنجازات فقد بلغت 70 129 ألف د
أما نفقات التسيير فقد بلغت تقديرات سنة 2023 : 1891 ألف د أما الإنجازات فقد بلغت 1608 ألف د

حيث تم :

– إجراء تحويلات داخل البرنامج بقيمة 150 ألف دينار من قسم التأجير لفائدة قسم التسيير لخلاص فواتير متعلقة بتقييم ومتابعة أصناف النباتات المقدّمة للحماية والترسيم بالسجل الرسمي للأصناف

النباتية تبعا للاتفاقية التي أبرمتها الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية مع بعض الهياكل العمومية المختصة.

– دعم نفقات قسم التدخلات للبرنامج 1 بمبلغ 322 ألف دينار لتغطية النقص الحاصل في مبلغ مساهمة الدولة التونسية في ميزانية المجلس الدولي للزيتون عن طريق إجراء تحويل من البرنامج 4_ قسم التأجير.

– فتح اعتماد تكميلي بقسم التدخلات_ الفصل 11325 بقيمة 4,923 مليون دينار لفائدة المجمع المهني المشترك للخضر.

برنامج المياه:

بالنسبة لنفقات التأجير كانت تقديرات سنة 2023 : 64 897 أ/د أما الإنجازات فقد بلغت 59 106 أ/د
أما نفقات التسيير فقد بلغت تقديرات سنة 2023 : 1 220 أ/د أما الإنجازات فقد بلغت 983 أ/د

وذلك على إثر :

توفير اعتمادات لفائدة قسم التدخلات بقيمة 9,5 مليون دينار خلاص الفواتير الخاصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز ذات الجهد المتوسط لشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال الخاصة بتحويل مياه الشمال الناتجة عن عملية الضخ الإضافية لكميات المياه تبعا للاتفاقية الممضاة بين الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال مفصلة كما يلي:

- ✓ إجراء تحويل داخل البرنامج من قسم التأجير بقيمة 4,703 مليون دينار
- ✓ إجراء تحويل بين البرامج بقيمة 4,797 مليون دينار (من برنامج 4_ قسم التأجير إلى البرنامج 3_ قسم التدخلات)

برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

بالنسبة لنفقات التأجير كانت تقديرات سنة 2023 : 1 095 أ/د أما الإنجازات فقد بلغت 754 أ/د أما
نفقات التسيير فقد بلغت تقديرات سنة 2023 : 1 095 أ/د أما الإنجازات فقد بلغت 754 أ/د
حيث تم :

- إجراء تحويلات بالنقص من البرنامج 4_ قسم التأجير بقيمة 5,119 مليون دينار مفصلة كما يلي
- ✓ تحويل اعتمادات من البرنامج 4_ قسم التأجير إلى البرنامج 1_ قسم التدخلات بقيمة 322 ألف دينار.
- ✓ تحويل اعتمادات من البرنامج 4_ قسم التأجير إلى البرنامج 1_ قسم التدخلات بقيمة 4,797 مليون دينار.

برنامج القيادة والمساندة:

بالنسبة لنفقات التأجير كانت تقديرات سنة 2023 : 139 320 أ/د أما الإنجازات فقد بلغت 128 131
 أما نفقات التسيير فقد بلغت تقديرات سنة 2023 : 20885 أ/د أما الإنجازات فقد بلغت
 27689 أ/د حيث تمّ :

– دعم نفقات التسيير بمبلغ 10,945 مليون دينار عن طريق إجراء تحويلات من قسم التأجير بقيمة
 9,310 مليون دينار وقسم التدخلات بقيمة 1,635 مليون دينار وتم إعادة توزيع هذه الاعتمادات
 كما يلي:

✓ دعم المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بمبلغ 9,310 مليون دينار لخلاص جزء من ديونها
 تجاه المزودين وخاصة العموميين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة استغلال قنال
 وأنابيب مياه الشمال).

✓ دعم وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بمبلغ 150 ألف دينار.

✓ خلاص فواتير استهلاك الماء وفواتير استهلاك الكهرباء والغاز وتنفيذ أحكام قضائية بمبلغ
 675 ألف دينار.

مع الإشارة أن مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة تولت تجميد 25% من المنح المرسمة
 بعنوان التسيير لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة وغير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أي ما يعادل
 7,470 مليون دينار.

النفقات ذات الصبغة التنموية:

مثلت تقديرات المهمة بالنسبة للإستثمارات لسنة 2023 : 625 534 أ/د أما الإنجازات فقد
 مثلت 594 839 أ/د حيث تمّ:

فتح اعتمادات دفع بقيمة 1133,9 مليون دينار موزعة حسب مصادر التمويل بينخزينة الدولة
 بقيمة 876,5 مليون دينار وقروض خارجية بقيمة 257,4 مليون دينار وذلك لإنجاز المشاريع
 حسب البرامج كما يلي:

- الإنتاج الفلاحي:

مثلت تقديرات نفقات الإستثمار سنة 2023 : 33 257 أ/د مقارنة بـ 31 704 أ/د إنجازات
 أما نفقات التدخلات فقد بلغت التقديرات 292 069 أ/د مقارنة بـ 303 548 أ/د إنجازات
 حيث تمّ :

▪ 96 مليون دينار لدعم قطاع الحليب.

- 93,4 مليون دينار في إطار تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الإنتاج الفلاحي.
- 28,5 مليون دينار في إطار مساهمة الدولة في تمويل صندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية.
- 2,1 مليون دينار لفائدة الخطة الوطنية لمكافحة مرض البقع السوداء على القوارص.

- برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

- مثلت تقديرات نفقات الإستثمار سنة 2023 : 40 200 أ/د مقارنة بـ 24 352 أ/د إنجازات أما نفقات التدخلات فقد بلغت التقديرات 118 785 أ/د مقارنة بـ 117 018 أ/د إنجازات حيث تمّ :
- 95 مليون دينار لفائدة منحة المحروقات لقطاع الصيد البحري.
- 11 مليون دينار في إطار تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري.
- 24,2 مليون دينار لتسوية مستحقات المقاولات حول إنجاز مشاريع البنية الأساسية المينائية.

- برنامج المياه:

- مثلت تقديرات نفقات الإستثمار سنة 2023 : 345 447 أ/د مقارنة بـ 343 712 أ/د إنجازات أما نفقات التدخلات فقد بلغت التقديرات 153 724 أ/د مقارنة بـ 163 094 أ/د إنجازات حيث تمّ :
- تسوية نفقات المشاريع الراجعة بالنظر للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقيمة 112 مليون دينار.
- تسوية نفقات مشاريع السدود والأشغال المائية الكبرى بقيمة 148,4 مليون دينار.
- تسوية نفقات مشاريع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بقيمة 161,2 مليون دينار.

- برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

- مثلت تقديرات نفقات الإستثمار سنة 2023 : 143 619 أ/د مقارنة بـ 138 394 أ/د إنجازات أما نفقات التدخلات فقد بلغت التقديرات 3 240 أ/د مقارنة بـ 2 891 أ/د إنجازات حيث تمّ :

- تسوية 18,6 مليون دينار لفائدة مشاريع التهيئة والمحافظة على المياه والتربة.
- تسوية 8,1 مليون دينار لفائدة مشاريع الغابات.
- 111,7 مليون دينار لفائدة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

- برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

- مثلت تقديرات نفقات الإستثمار سنة 2023 : 10 814 أ/د مقارنة بـ 6 573 أ/د إنجازات أما نفقات التدخلات فقد بلغت التقديرات 14 523 أ/د مقارنة بـ 14 560 أ/د إنجازات حيث تم :
- تحويل 1,2 مليون دينار لفائدة معهد المناطق القاحلة.
- تسوية 4,4 مليون دينار لفائدة مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.
- 1,6 مليون دينار لفائدة مراكز التكوين المهني الفلاحي.
- 0,5 مليون دينار لفائدة برنامجي الارشاد الفلاحي والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

- برنامج القيادة والمساندة:

- 34,1 مليون دينار لتسوية نفقات مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة منها 18,5 مليون دينار على موارد الخزينة.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات/التقديرات (%)		إنجازات 2023 (2)	تقديرات (ق م) 2023 (1)	تعهد/دفع	بيان النفقات
(2)/(1)	المبلغ (1)-(2)				
99%	-5 803	397 368	403 171	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية
102%	7286	406 989	399 703	اعتمادات الدفع	
100%	181	144 436	144 255	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الاحياء المائية
89%	18 887	148 193	167 080	اعتمادات الدفع	
93%	102 282	1 362 439	1 464	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3: المياه
100%	1611	566 899	565 288	اعتمادات الدفع	
94%	25 369	378 400	403 769	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
93%	24 828	346 470	371 298	اعتمادات الدفع	
98%	4 621	233 270	237 891	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
89%	25 018	204 393	229 411	اعتمادات الدفع	
87%	34 806	233 238	268 044	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة
98%	4 298	227 922	232 220	اعتمادات الدفع	
94%	172 699	2 749 152	2 921 851	اعتمادات التعهد	المجموع العام
97%	64 133	1 900 867	1 965 000	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية

المحور الثاني

تقديم الإنجازات الخاصة ببرامج مهمة
الزراعة والموارد المائية والصيد البحري
لسنة 2023

البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

(بداية من سنة 30 جوان 2020)

رئيس البرنامج :
السيد عبد الفتاح سعيد

1- نتائج أداء البرنامج:

يسعى برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية إلى تحسين انتاجية المنظومات الفلاحية وتدعيم قدراتها التنافسية بتحسين مردودية القطاع السقوي والعناية بالفلاحة المطرية والمنتجات ذات الطاقة التصديرية الهامة بما يضمن دخلا مجزيا للفلاح.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية في ما يلي:

- تطوير الإنتاج الفلاحي قصد بلوغ الاكتفاء الذاتي المستديم من خلال وضع وتنفيذ خطة خصوصية للمواد الفلاحية الأساسية وذلك بالعمل على استدامة المنظومات والتحكم في فوائض المنتجات النباتية والحيوانية وحسن التصرف فيها.
- النهوض بالجودة الملزمة والخصوصية على مستوى كافة حلقات منظومات الإنتاج الفلاحي وذلك تماشياً مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية.

تعتبر القيم المحققة في موسم 2023/2022 ضعيفة عموماً، بعلاقة أساساً مع تواصل الصعوبات والإشكاليات التي يمر بها القطاع على غرار التغيرات المناخية وتواصل حالة الجفاف فضلاً عن صعوبات في التزود بالأسمدة الكيماوية والأموثيتر والبذور واكمرايات تمويل صغار الفلاحين وغيرها.

هذا وقد ساهم في تنفيذ أهداف برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية خلال سنة 2023 عدة فاعلين عموميين من أبرزهم:

- 1- ديوان الحبوب وذلك من خلال تزويد البلاد بالحبوب خاصة مع الارتفاع الغير مسبوق في الأسعار من جراء الحرب الروسية الأوكرانية وتكوين مخزون استراتيجي من بذور الحبوب الممتازة والمحافظة عليه.

2- الديوان الوطني للزيت من خلال المساهمة في تزويد السوق بالزيوت النباتية المدعمة والمساهمة في تنمية صادرات زيت الزيتون حيث تم تصدير خلال سنة 2023 حوالي 194559 طن بقيمة جمالية تناهز 3422 مليون دينار وهو ما يمثل مستوى قياسي من حيث العائدات منها 19596 طن معرب بقيمة 418 مليون دينار مقابل تصدير 194181 طن بقيمة جمالية في حدود 2213 مليون دينار خلال سنة 2022.

3- ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى من خلال تنفيذ البرامج الوطنية للنهوض بقطاع تربية الماشية وتوفير الموارد العلفية.

- الهدف الاستراتيجي 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي:

إن العمل على النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي وتعزيز قدراتها التنافسية مع ضمان ديمومتها عبر دعم الفلاح وتمكينه من آليات التمويل اللازمة لمواصلة النشاط الفلاحي مع المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية وحسن توظيفها، يساهم في تعزيز الأمن الغذائي من الناحيتين الكمية والتوعوية وفي تحقيق تنمية جهوية ومحلية عادلة تضمن للفلاح دخلاً يُمكنه من العيش الكريم.

وقد سجل هذا الهدف الاستراتيجي نسبة انجاز تعتبر هامة وذلك حسب الإمكانيات المتاحة باعتبار أن مؤشرات قياس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1.1.1: تحسين مردودية الزراعات السقوية

الزراعات (وحدة المؤشر)	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
- القمح الصلب (ق/هك)	36	36	42	30	71%	46	2025
- البطاطا لفطية (طن/هك)	23	24	26	25	96.15%	26	2025
- الطماطم الفطية (طن/هك)	67.5	66	73	67	91.78%	75	2025

تمّ تسجيل خلال السنة 2023 بالنسبة لمردودية الزراعات السقوية الإنجازات التالية:

✓ 30 ق/هك من الحبوب (القمح الصلب) مقابل تقديرات بحوالي 42 ق/هك أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 71% ويعود ذلك بالأساس إلى الجفاف في أغلب مناطق الانتاج الذي

أدى إلى نقص هام في الموارد المائية للمناطق السقوية وبالسودود هذا بالإضافة إلى عدم التحكم في تقنيات الري واللجوء إلى الري التكميلي.

✓ لم يتم بلوغ تقديرات المؤشر المحددة على مستوى المردود بالنسبة لزراعتي البطاطا والطماطم (على التوالي 96.15% و91.78%) رغم العمل على تحسين الإنتاجية من خلال ممارسة التقنيات الزراعية الجيدة ويعود ذلك بالأساس إلى نقص الموارد المائية لعدم توفر المياه بأغلب السودود وبالتالي نقص في كمية الماء المسندة لهذه الزراعات مقارنة بحاجياتها وهو ما أثر سلباً على الإنتاج. كما تسببت التغيرات المناخية في موجات حرارة مرتفعة وأمطار في غير توقيتها المعتاد مما أثر على الحالة الصحية للزراعات وانتشار بعض الأمراض على غرار الميلديو.

إنّ تواصل سنوات الجفاف على البلاد للموسم الرابع على التوالي ونقص الكميات المتوفرة من مياه الري بمناطق الإنتاج قد أثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي مما انجرت عنه تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي الوطني وتوازن المنظومات الفلاحية وارتفاع حجم واردات الحبوب ومشتقاته.

وتبعاً لما سبق ذكره، فإنّ الوضعية تعتبر حرجية وسينجر عنها تراجع حاد في إنتاج أهم القطاعات الإستراتيجية على غرار الحبوب والزيتون لموسم 2024/2023 مما استدعي اتخاذ جملة من القرارات الاستثنائية خلال 2023 للحدّ من هذه التأثيرات ولتعزيز الأمن الغذائي واستعادة توازن المنظومات الانتاجية نذكر من أهمها:

- تنفيذ برنامج تدخل لمجابهة نقص الأمطار على القطاع المطري للزيتون واللوز لحماية الأشجار من الإلتلاف والمحافظة على المستويات العادية للإنتاج بهدف إعانة صغار ومتوسطي الفلاحين على الري بولايات قابس ومدنين وتطاوين. وقد بلغ عدد أصول الزيتون واللوز الفتية والمنتجة التي تم ربيها والمعنية بالمنحة حوالي 1.454 أصل مقابل برنامج بـ 2.741 مليون أصل وهو ما ساهم في تحسين الحالة العامة والنمو الخضري والحالة الصحية للأشجار المنتجة والتي ظهرت عليها علامات الإجهاد والتبيس وحماية الغراسات الفتية كذلك من التعرّض للإلتلاف جرّاء تأثيرات انحباس الأمطار والجفاف وارتفاع الحرارة. وقد قدرت كلفة الدعم بـ 3.546911 مليون دينار.

- إصدار الأمر عدد 616 لسنة 2023 المؤرخ في 12 أكتوبر 2023، لتحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة من جرّاء الجفاف للموسم الفلاحي 2022 – 2023، والذي يهم 13 ولاية قصد جدولة ديون الفلاحين. حيث ضبط الأمر المناطق المعنية المتواجدة على مستوى هذه الولايات بشكل مفصل ضمن قائمة تتضمن المعتمدية والعمادة والمساحات المبدورة والمساحات المتضررة ونسبة المساحات المتضررة. وقدّم الفلاحون المعنيون بهذا الإجراء شهادة معاينة مسلّمة من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تثبت أضرار الجفاف حتى تتم جدولة الديون، حالة بحالة. وتباينت نسبة الضرر حسب المناطق لتصل في أغلب المناطق إلى حالة التضرر الكامل في حين كانت النسب أدنى على مستوى مواقع إنتاج أخرى بين 2 و 5% على غرار بعض المناطق من ولاية بنزرت.

- تنفيذ برنامج استثنائي لتوفير بذور الحبوب المراقبة لموسم 2024/2023، حيث بلغت الكميات المجمعة من القمح الصلب المراقب المعد للبذر في إطار هذا البرنامج حوالي 1 مليون قنطار. وتولّى ديوان الحبوب توفير كمية من بذور الشعير المراقب في حدود 200 ألف قنطار صافية، وإنجاز تحاليل الطاقة الانباتية ومراقبتها وتوفير كلّ المستلزمات من أكياس والمبيدات الفطرية، إضافة إلى إبرام ثلاث عقود مع شركات خدمات للمداواة والتكيس بخزانات الديوان بجبل الجلود وباجة والدهماني وذلك بداية من 15 سبتمبر 2023.

- الهدف الاستراتيجي 2.1: دعم وإحكام نظم الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

في إطار مواصلة الجهود الرّامية إلى النهوض بالجودة الملزمة والخصوصية على مستوى كافّة حلقات منظومات الإنتاج الفلاحي، يعمل برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية على إحكام نظام المراقبة والحماية واليقظة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية بما يضمن الجودة ومواكبة تطور الشروط الصحية العالمية وعلى تنمية صادرات المنتجات الفلاحية من خلال تنويع المنتجات المصدرة (منتجات بيولوجية، منتجات ذات التسميات المثبتة للأصل وبيانات المصدر..) والرفع في قيمتها المضافة.

وسجل هذا الهدف باعتبار مؤشرات قيس الأداء الخاصة به نسب الإنجاز التالية:

المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية الحيوانية:

تمكن النسبة المئوية للتغطية الصحية الحيوانية من تقييم فعالية ومدى إنجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المعدية.

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	85	82	69.7	85	60.2	55.58	%

وقد تمّ خلال سنة 2023 تحقيق نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض، حيث بلغ معدّل إنجاز التغطية الصحية 69.7% مقابل تقديرات بـ 85% ويرجع الفارق المسجّل على مستوى الانجازات مقارنة بالتقديرات إلى عدد من الأسباب:

- اعتماد أرقام إحصائية غير محيطة لاحتساب أو تقدير العدد الجملي للقطيع خاصة مع عمليات تهريب القطيع.
- نقص في الموارد البشرية لدى دوائر الإنتاج الحيواني وعدم وجود تقنيين وأعوان بالمصالح البيطرية الجهوية.
- ضعف مردودية عملية التلقيح بالقطاع العام حيث لا تمثل إلا نسبة معدل 40 بالمائة اعتبارا أن القطاع الخاص في التوكيل الصحي لا يغطي كامل المناطق بالبلاد.
- ضعف الموارد اللوجيستية مع تدهور الموارد المتاحة خاصة أسطول النقل.
- ضعف إقبال بعض المربين لتلقيح حيواناتهم خاصة لداء الكلب بالنسبة لبعض المناطق.
- انخفاض قيمة الدينار مقارنة بالعملة الأجنبية وارتفاع بالتالي قيمة المواد البيولوجية المستعملة (لقاحات) لا يمكن من اقتناء كل الاحتياجات.

المؤشر 2.2.1: نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية:

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	90	95	80.7	85	89	81.5	%

بلغت نسبة التغطية الصحية النباتية لسنة 2023 حوالي 80.7% مقارنة بتقديرات بـ85%. ويعود ذلك بالأساس للأسباب التالية:

- بالنسبة للحملات الوطنية لمكافحة الآفات والأمراض: أدى ارتفاع درجات الحرارة خلال صائفة وخريف 2023 إلى انخفاض مستوى تواجد الحشرات الضارة بالزياتين والذبابة المتوسطة للفواكه بغراسات القوارص وهو ما أدى في عديد الحالات إلى إيقاف المداواة المعلنة بعد انطلاقها وذلك لتقلص أعداد هذه الآفات وبالتالي تقلص نسب الإصابة ما انجر عنه انخفاض مساحات أو عدد أصول التي تمت مداواتها مقارنة بالمصابة.
- انحباس الأمطار وشح الموارد المائية خلال سنة 2023، أدى إلى عدم تركيز تجارب أصناف الخضروات (الأخر الفصلية والبدرية) والحبوب بهدف الترسيم من ناحية وإلى إجاعة عديد المستغلات من الحبوب وبالتالي انخفاض المساحات وانخفاض المساحة الملوثة بالأعشاب الضارة مقارنة بالمبرمج.
- بالنسبة للخطط الوطنية لمكافحة الآفات الحجرية، عزوف مشاركة مزودي المبيدات ذات الاستعمال الفلاحي في طلب العروض المخصص لاقتناء المبيدات لمكافحة سوسة النخيل الحمراء أنجر عنه انخفاض نسبة المداواة الورقية ونسبة القص القمي في إطار الخطة الوطنية لمكافحة سوسة نخيل الحمراء. بالإضافة إلى بطء في تنفيذ صفقات عمليات مكافحة الحشرة القرمزية على الصبار.
- عدد الأيام الإعلامية التحسيسية حول البكتيريا *Xylella fastidiosa* المنجزة في إطار الخطة لفائدة مختلف الجهات كانت أقل من المبرمج.
- صعوبة الاستجابة لمتطلبات النبات من الماء وذلك في ظل شح الموارد المائية بجهة الساحل وبالتحديد محطة التجارب بالمنستير والعمل على حلحلة الوضعية وإيجاد الصيغة المثلى التي تمكن من استغلال هذه المحطة للصالح العام.

المؤشر 3.2.1: تطوّر قيمة صادرات المنتجات البيولوجية:

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 3.2.1: قيمة صادرات المنتجات البيولوجية	مليون دينار	612.5	690.5	730	1144	156.6 %	760	2025

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:

سجلت قيمة صادرات المنتجات البيولوجية سنة 2023 تطورًا بلغ 453.5 مليون دينار مقارنة بسنة 2022 أي بنسبة ارتفاع قدرت بحوالي 65.65%. ويعود ذلك إلى تطور كمية الصادرات من جهة ومن تطور القيمة المضافة للصادرات البيولوجية من جهة أخرى حيث تم تصدير سنة 2023 كميات قدرت بحوالي 66315 طن مقارنة بكمية 105505 طن سنة 2022 أي بمعدل انخفاض على مستوى الكميات قدر بحوالي 37.13% وترتكز هذه الصادرات على زيت الزيتون البيولوجي الذي يمثل حوالي 85.4% من قيمة الصادرات البيولوجية الجمالية.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت نفقات برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لسنة 2023 على موارد الدولة في حدود 406 989 أ.د مقابل 375768 أ.د سنة 2022 ومقابل تقديرات حددت بـ 399703 أ.د أي بنسبة 102%.

وقد بلغت نسبة إنجاز نفقات التدخلات 104% باعتبار وأنه تم فتح اعتمادات تعهد ودفع إضافية لفائدة برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

- بقيمة 1500 أ.د لتغطية أجور الأعوان والعملة القارين للضيعات الدولية المسترجعة الراجعين بالنظر لديوان الأراضي الدولية بعنوان سنة 2023.

- بقيمة 322 أ.د لتغطية الزيادة المسجلة في المساهمة التونسية في المجلس الدولي للزيتون.

- بقيمة 4923 أ.د لفائدة المجمع المهني المشترك للخضر لتغطية نفقات مخزونات البطاطا لسنتي 2020 و 2021.

وبلغت نسبة التعهد بخصوص نفقات الاستثمار 84% ويعود بالأساس إلى استحالة إتمام الإجراءات الخاصة بالتقييم المالي والفني للطلب العروض الخاص باقتناء تجهيزات ومعدات مخبرية ومواد تسيير مختلفة لفائدة المخابر الراجعة بالنظر للإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المنتجات الفلاحية.

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

وضعية بتاريخ 31 ديسمبر 2023

الوحدة ألف دينار

بيان النفقات	تعهد/دفع	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (1)-(2)	(2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	72 486	72 341	145	100%
	اعتمادات الدفع	72 486	70 129	2 357	97%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1 891	2 295	404	121%
	اعتمادات الدفع	1 891	1 608	283	85%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	292 069	291 911	158	100%
	اعتمادات الدفع	292 069	303 548	11 479	104%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	36 725	30 821	5 904	84%
	اعتمادات الدفع	33 257	31 704	1 553	95%
المجموع العام	اعتمادات التعهد	403 171	397 368	5 803	99%
	اعتمادات الدفع	399 703	406 989	7286	102%

وبخصوص الأنشطة، فقد تم تنفيذ جل النفقات المبرمجة ما عدى نشاط تخطيط تنظيم تأطير متابعة وتقييم المواسم الفلاحية ونشاط حماية ومراقبة الصحة الحيوانية، حيث لم يحقق كل منهما إلا 88% من نسبة إنجاز الاعتمادات وهو ما لم يمكن من بلوغ الأهداف المرجوة لهذين النشاطين. ويعود ذلك بالأساس إلى التأخير في برامج الترقيات والانتدابات بالإضافة لعدم استهلاك كامل الاعتمادات المخصصة للتوكيل الصحي.

كما سجل النشاط الثامن تحويل اعتمادات لفائدة ديوان الحبوب (فاعل العمومي) بعنوان نشاط: تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية نسبة إنجاز تقدر ب 75% وتحويل الاعتمادات المتبقية لفائدة النشاط الثاني تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع الفلاحة هذا وسجل نشاط تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية ارتفاعاً باعتبار أنه تم التدخل لخلاص كلفة خزن البطاطا لسنتي 2020 و 2021 كما تم تمويل الخزن بالنسبة لسنة 2023. بالإضافة لتسجيل ارتفاعا بالنسبة للاعتمادات المخصصة لمنحة نقل الأعلاف وذلك نظرا لشح الأمطار.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب الأنشطة

الوحدة ألف دينار

وضعية بتاريخ 31 ديسمبر 2023

النشاط	بيان النشاط	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%) المبلغ (1)-(2) (2)/(1)
1	تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	38 208	33 674	88% -4 534
2	تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع الفلاحة	83 500	93 353	112% 9853
3	تدخلات الدولة لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة	28 500	28 500	100% 0
4	تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية	33 000	44 673	135% 11673
5	حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	51 848	45 824	88% -6 024
6	الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات (المدخلات الفلاحية)	7 282	9 673	133% 2391
7	تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تربية الماشية وتوفير المريع (فاعل العمومي) بعنوان نشاط: تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	118 390	118 535	100% 145
8	تحويل اعتمادات لفائدة ديوان الحبوب (فاعل العمومي) بعنوان نشاط: تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	31 000	23 172	75% -7 828
9	تحويل اعتمادات لفائدة المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل بعنوان نشاط حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	4 625	4 443	96% -182
A	تحويل اعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لحماية النباتات بعنوان نشاط الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات (المدخلات الفلاحية)	1 350	1 642	122% 292
B	عمليات تعهد الأراضي الدولية الفلاحية المسترجعة	-	1 500	1500
C	تحويل اعتمادات لفائدة الديوان الوطني للزيت (فاعل العمومي) بعنوان نشاط: تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	2 000	2 000	100% 0
المجموع العام		399 703	406 989	102% 7286

البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز استراتيجية الصيد البحري على ضمان استدامة المخزون السمكي وذلك بترشيد الإنتاج بنحو يضمن في نفس الوقت مورد رزق للبحار وحق الأجيال القادمة في هذه الثروة الطبيعية. تتمثل أهم المحاور الاستراتيجية لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التي تم تحيينها في إطار تقييم إطار القدرة على الأداء للبرنامج بمشاركة الهياكل المركزية والمصالح الجهوية للبرنامج تماشياً مع المخطط الاستراتيجي للتنمية للقطاع 2021-2025 في:

- إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد.
- تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية.
- التنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية.
- دعم مكتسبات تأهيل القطاع وتحسين الخدمات المقدمة لفائدة المهنيين.

وتعتبر نسبة تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول "المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري" مرضية نسبياً وذلك استناداً لنسبة تحقيق المؤشرات المرتبطة به. هذا وقد شهد قطاع الصيد البحري سنة 2023 تدعيم فريق المراقبة بخافرتين بطول 26م في إطار التعاون التونسي الياباني لمقاومة الصيد العشوائي.

أما بالنسبة للهدف الاستراتيجي الثاني "تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية" فتعتبر نسبة الأداء ضعيفة.

ولم يتم العمل بالهدف الثالث "المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار" نظراً لتعليق نشاط صيد القفالة بصفة استثنائية لأربع مواسم متتالية بداية من موسم 2020/2021.

الهدف الإستراتيجي: 1.2 المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري:

يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الاستراتيجي الأول: إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد السمكية. الذي يتماشى مع الأهداف 2 و 8 و 12 و 14 من جملة أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف مرضية وذلك استنادا لنسبة تحقيق المؤشرات المرتبطة به.

❖ المؤشر 1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)\(2)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
كلم ²	1091	1098	1165	1098	%94	1125	1150

*تم تغيير طريقة إغراق الأرصفة بطريقة مكثفة (condensé) على مسافة تباعديه بحوالي 70 متر عوضا عن 300متر وبالتالي فإن المساحة المبرمجة سنوياً أصبحت منذ سنة 2019 ، 25 كم² عوضاً عن 100 كم².

بالنسبة للمساحات المبرمجة لسنة 2022 و 2023 وفي إطار مشروع "PROGEPECT"، خُصصت 3 مليون دينار من اعتمادات هذا المشروع لمواصلة إغراق عدد 570 رصيف بمنطقة العطايا بقرقنة في إطار اتفاقية مع مصالح وزارة الدفاع الوطني إلا أنّ إمضاء الاتفاقية من قبل السيد وزير الدفاع الوطني لم يتمّ إلا خلال سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة الدفاع الوطني بصدد صنع الأرصفة الاصطناعية ليتم إغراقها لاحقاً.

❖ المؤشر 2.1.2: عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)\(2)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
وحدة صيد بحري	102	80	80	90	%88	80	80

- الهدف المبرمج يتمثل في تقليص عدد المراكب بالنسبة لكل عون حرس صيد بحري أي كلما ينخفض هذا العدد يكون المؤشر أكثر جدوى وأقرب إلى بلوغ الهدف.
- يرجع الفارق المسجل لسنة 2023 بين الانجازات (90) والتقديرات (80) إلى عدم انتداب أعوان حرس صيد بحري جدد بالإضافة إلى إحالة عدد منهم على التقاعد.

❖ المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر، بالأجهزة الطرفية

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
عدد المراكب	830	868	874	893	%102	950	1035

*تمّ تحيين عدد المراكب المعنية من 887 إلى 1035 بناء على عملية رقمنة الأرشفة.

استوفت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على امتداد الخمس سنوات الأخيرة كافة مراحل التركيز التدريجي للمنظومة من الجوانب التشريعية والفنية بالإضافة إلى إقرار حوافز جبائية ومالية قصد حث المهنيين لانخراط فيها حيث تجاوزت نسبة الإنجاز (تركيز الأجهزة الطرفية) خلال سنة 2023 التوقعات وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات وتطبيق النصوص القانونية والترتيبية المنظمة وذلك بحرمان جميع المراكب المخالفة من الخدمات الإدارية والمينائية ومنعها من الإبحار إلى حين تسوية وضعيتها وتركيز الأجهزة الطرفية هذا وبلغ عدد المراكب المجهزة 893 مركب أي بنسبة انجاز 102% من جملة المراكب المعنية. وتراجعت النسبة حيث تم تحيين قائمة المراكب المعنية باعتماد الرقمنة وأصبحت 1035 عوضا عن 887.

الهدف الاستراتيجي: 2.2 تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يرتبط هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي الثالث والمتمثل في التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية الذي يتماشى مع الأهداف 2 و 8 و 12 و 14 من جملة أهداف التنمية المستدامة.

❖ المؤشر 1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
طن	25970	20924	26500	21335	80.5%	27500	28500
%*	17.5	13	-	16		-	-

*نسبة إنتاج تربية الأحياء المائية من الإنتاج الجملي لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

بلغ إنتاج تربية الأحياء المائية خلال سنة 2023، حوالي 21335 طن وهو ما يعادل 16% من الإنتاج الجملي لقطاع الصيد البحري و 80.5% من الهدف المبرمج لسنة 2023. وقد ساهمت عدة

عوامل في الحد من نمو هذا النشاط وتعطل نسق الإنتاج وهو ما يفسر وجود تباين بين الانجازات والتقديرات ومن أهمها:

• تربية الأسماك البحرية:

- تسجيل خسائر نتيجة انتشار الأمراض على مستوى مزارع تربية الأسماك وكذلك نتيجة التقلبات الجوية (نفوق أسماك، هروب كميات هامة من الأسماك ذات أحجام تسويقية، أضرار مادية، ...)
- ارتفاع تكلفة الإنتاج في ظل الاعتماد الشبه الكلي على توريد المدخلات من الأعلاف ومن فراخ الأسماك مقابل استقرار في سعر البيع.
- تراجع في مردودية المشاريع وعدم قدرتها على بلوغ طاقة الإنتاج القصوى وقد أدى هذا الى توقف عدة مشاريع تربية الأسماك عن النشاط بسبب صعوبات مالية تمرّ بها.
- ارتفاع مديونية المشاريع الناشطة.

• تربية القوقعيات:

- صعوبة في عودة بعض مشاريع تربية القوقعيات إلى نشاطها إثر اعتداءات التي تعرضت لها سنة 2019.
- تعرض منتج بلح البحر (حجم تسويقي ودعاميص) إلى نفوق شبه كلي بسبب ارتفاع قياسي لدرجات الحرارة خلال الفترات الصيفية بصفة متكررة سنويا
- غياب التصنيف الصحي لمواقع التربية الذي يحول دون ترويج المنتج خاصة على مستوى الأسواق الخارجية

• تربية أسماك المياه العذبة:

- عدم الادلاء بالإحصائيات من قبل البحارة بصفة منتظمة والنقص الهام لكميات فراخ أسماك البوري المستزرعة ومخزون المياه بالسدود بسبب ضعف التساقطات لسنة 2023.

❖ المؤشر 2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وفتيا

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
الموانئ المستلمة	1	0	3	0	0 %	3	0
مجموع الموانئ المنجزة	8	8	12	8	0 %	11	11
نسبة تحقيق الهدف (%)	19.04	19.04	28.57	19.04	0 %	26.19	26.19

* الهدف هو تهيئة 50% من موانئ الصيد البحري في أفق 2030 (22 ميناء)، فقد تم تحيين الهدف باعتبار الهدف المحدد كقاعدة حساب عوضا عن العدد الجملي للموانئ.

خلال سنة 2023 كان من المؤمل الانتهاء من أشغال حماية ميناء الصيد البحري بقلعة الأندلس وتوسعة ميناء طبلبة وإحداث ميناء الصيد البحري بسيدي يوسف ولكن عدم خلاص مستحقات المقاولات في الآجال حال دون إتمام هذه الأشغال إذ واجهت المقاولات صعوبات مالية أدت إلى توقّف الأشغال.

ملاحظة: تم تحيين تقديرات الإنجاز للسنوات المقبلة استناداً على المنجز إلى غاية 2023.

الهدف 3.2 المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار

يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الاستراتيجي الأول: إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد ويتمحور حول تحسين وسائل وظروف عمل النساء جامعات المحار.

المؤشر 1.3.2: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف (مركزي)

وحدة المؤشر	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
%	-	-	-	-	-	-	75

نظرا لتسجيل عديد الإشكاليات التي أصبحت تعيق ديمومة منظومة القفالة خلال المواسم الأخيرة ومنها بالخصوص تراجع مخزون هذا الصنف من القوقعيات بأغلب مناطق الإنتاج، تم تعليق نشاط صيد القفالة بصفة استثنائية لأربع مواسم متتالية بداية من موسم 2021/2020.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	ق.م الأصلي 2023	ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	7300	7300	%100
	اعتمادات الدفع	7300	6650	%91
نفقات التشغيل	اعتمادات التعهد	795	795	%100
	اعتمادات الدفع	795	173	%22
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	118785	118966	%100
	اعتمادات الدفع	118785	117018	%99
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	17375	17375	%100
	اعتمادات الدفع	40200	24352	%61
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	144255	144436	%100
	اعتمادات الدفع	167080	148193	%89

ضبطت ميزانية برنامج الصيد البحري وتربية الأسماك دينار سنة 2023 ب 167080 ألف دينار موزع حسب الجدول أعلاه وقد تم إنجاز 148193 ألف دينار من الاعتمادات خلال نفس السنة إذ نلاحظ أن نسبة الإنجاز ضعيفة بالنسبة لنفقات التشغيل (22%) ومتوسطة بالنسبة لنفقات الاستثمار (61%).

وتعود نسبة الإنجاز 22% في نفقات التشغيل إلى أنه:

- لم يتم صرف النفقات المخصصة لإكساء الأعوان لعدم توفر مزودين.
- لم يتم صرف نفقات الوقود المخصص للحراسة الساحلية بسبب رفض الشركة الوطنية لتوزيع البترول مدنا بحصتنا لأسباب خارجة عن نطاقنا.

- أما بالنسبة لنفقات التسيير المخصصة لمراكب المراقبة فلم يتم صرفها باعتبار انه تم تسلم المركبين حنبعل 3 وحنبعل 4 أواخر سنة 2023 ولم يتم الاستلام النهائي لهما إلا خلال شهر مارس 2024.

وتعود نسبة الإنجاز 61% في نفقات الاستثمار إلى أنه:

- لم يتم صرف النفقات المخصصة لحماية خليج قابس من الصيد العشوائي باعتبار أنه تم إبرام اتفاقية مع مصالح وزارة الدفاع الوطني في إطار مشروع "تعزيز الإدارة التشاركية والشاملة للمصائد الساحلية بتونس"

- أما بالنسبة للنفقات المخصصة لتطوير البنية المينائية فنظرًا للتأخير الحاصل في صرف مستحقات المقاولات بداية السنة حيث توصلت بأول دفعة من مستحقاتهم خلال شهر أوت وبالتالي التأخر في خلاص المزودين مما أدى إلى عرقلة نسق سير الأشغال مما انجر عنه عدم مد الإدارة بكشوفات حساب مما أثر سلبا على البرمجة السنوية للنفقات. وإذ واجهت المقاولات صعوبات مالية أدت إلى توقّف الأشغال وعدم إيداع كشوفات الحساب بالوتيرة العادية (اعتادت الإدارة صرف من 9 إلى 11 كشف حساب خلال كل سنة مالية لكل مقاول) وبذلك لم يتم التوصل لصرف ما تمت برمجته.

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيــــــــان الأنشطة	ق.م الأصلي 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1: المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الاحياء المائية	9924	7333	74%
نشاط عدد 2: منحة المحروقات	95000	95000	100%
نشاط عدد 3: تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الاحياء المائية وجبر الضرر	12500	12500	100%
نشاط عدد 4: المساندة والتأجير	2036	1579	78%
نشاط عدد 5: إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد الحري	37120	22768	61%
نشاط عدد 6: تنظيم المهنة وتعديل السوق لمنتجات الصيد البحري	10000	8512	85%
نشاط عدد 7: تدعيم وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري بعنوان إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري	500	500	100%
المجموع	167080	148193	89%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

وفيما يخص الأنشطة فقد تم تنفيذ كامل النفقات المبرمجة ما عدى النشاط عدد 1 المتعلق بالمحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الاحياء المائية والنشاط عدد 5 والمتعلق بإحداث وتوسعه وإعادة تهيئة موانئ الصيد البحري، وذلك نظرا لتجميد 75% من اعتمادات الدفع.

البرنامج عدد 03: المياه

(بداية من سنة 2023)

المدير العام للسدود
والأشغال المائية الكبرىرئيس البرنامج :
السيد فائز مسلم

1- نتائج أداء البرنامج:

تمثل الموارد المائية عنصرا أساسيا للتنمية المستدامة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتهدف السياسة المائية إلى ضمان الأمن المائي للأجيال الحاضرة والقادمة والمحافظة على الموازنة المائية بين العرض والطلب في مستوى يتلاءم مع الموارد المائية المتاحة في كل الحالات وبالأخص في فترات الجفاف المتتالية.

وقد تم ضبط المحاور الإستراتيجية التالية:

- التصرف المستدام والشامل في الموارد المائية
- رفع كفاءة إستغلال الموارد المائية وتعبئة المصادر غير التقليدية
- التصرف في المخاطر عوضا عن التصرف في الأزمات

الهدف الإستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه

يتمثل الهدف في دعم التصرف في الطلب على المياه تنفيذا للمحور الإستراتيجي الأول التصرف المستدام والشامل في الموارد المائية من خلال دعم تجهيز المناطق السقوية بالمعدات المقتصدة في الماء وإعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة وتأمينها في مجال الري والتحكم في السحوبات من الموارد المائية الجوفية

المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات المهيئة للري بمعدات الاقتصاد في الماء (جهوي)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	99	98.7	96.5	97.7	96.5	95.7	%

تقدر المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في الماء بحوالي 421 ألف هكتار إلى موفي سنة 2023، أي بنسبة 96.5 بالمائة من جملة المساحات المروية نظرا لتواصل البرنامج منذ سنة 1995. وتتوزع معدات الاقتصاد في الماء كما يلي: 50 بالمائة ري موضعي و 27 بالمائة بالرش و 23 بالمائة ري سطحي محسن.

ويفسر عدم بلوغ التقديرات المقدرة بـ 97.7 بالمائة إلى التراجع النسبي في المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري بالنسبة لسنة 2023 نظرا لطول إجراءات دراسة ملفات الحصول على منح الاقتصاد في مياه الري وبطء في صرف المنح.

والملاحظ أن نسبة التجهيز بالري الموضعي (50%) مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى للري السطحي المحسن والري بالرش (28%) وهذا راجع للحملات التحسيسية لفائدة الفلاحين لتشجيعهم على اقتناء معدات الري الموضعي، بالإضافة إلى الدورات التكوينية التي قامت بها الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه خلال السنوات الأخيرة.

✓ المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي (جهوي)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2021 (2)	وحدة المؤشر
2025	17	63%	10	16	15	12	مليون م ³

نلاحظ أنّ نسبة الإنجاز قدرّت بـ 63 % أي أنّ كميات المياه المستغلة فعليا أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

شهدت أهم المناطق السقوية بالمياه المعالجة بكل من برج الطويل من ولاية أريانة والمناطق السقوية بالمياه المعالجة بنابل ظهور جرثومة السيلمونيللا مما انجر عنه التوقف الفوري لتزويد هذه المناطق بمياه الري لفترة طويلة،

أما المنطقة السقوية بالمياه المعالجة بالحاجب من ولاية صفاقس فقد سجلت انقطاعات متعددة طيلة الموسم الفلاحي نتيجة الأعطاب المتكررة خاصة على مستوى محطة الضخ نظرا لتقدمها.

كما شهدت أشغال بعض مشاريع التهيئة الفلاحية تأخرا في الإنجاز على غرار أشغال برنامج التدخلات العاجلة (كمشروع تدعيم منطقة وادي سوحيل من ولاية نابل بالمياه المتأتية من محطة التطهير SE4).

تطور الاعتماد على المعدات المقتصدة في الماء (الري السطحي المحسن- الري الموضعي والري بالرش)

تواصل توقف الري بعدة مناطق سقوية بالمياه المعالجة خاصة منها منطقة سبيطة الخاصة من ولاية القصرين بسبب سرقة التجهيزات ومنطقة الفحص من ولاية زغوان نتيجة إتلاف مخدات محطة الضخ التابعة لديوان التطهير ومنطقة صيادة لمطة من ولاية المنستير بسبب تردي نوعية المياه.

عزوف بعض الفلاحين عن استغلال المياه المعالجة بسبب تردي نوعية المياه المعالجة.

المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون اعتبار الآبار العشوائية (جهوي)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	2200	في انتظار صدور الحولية -		2201.71	2200.610	2323.200	مليون م ³
2025	100	-		100	100	105	%

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2023:

نظرا لحالة الجفاف التي تمر بها البلاد وتواصل انحباس المطار خلال ثلاث سنوات متتالية فان نسب استغلال الموائد الجوفية تبقى مرتفعة في ظل النقص الفادح في الموارد المائية السطحية.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف المتعلق بالتصرف في الطلب على المياه:

○ الإشكاليات

- تدني نوعية المياه المعالجة وعدم مطابقتها للمواصفات خاصة في فترات الذروة،
- عزوف الفلاحين عن استغلال المياه المعالجة،
- تأخر مشاريع تهيئة المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة بسبب جائحة كورونا،
- تمّ توقيف استغلال هذه المياه في المناطق السقوية الموجودة خلال فترة كبيرة نظرا لاكتشاف وجود رواسب للفيروس في بعض بلدان العالم
- تفشّي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة،
- تقادم آبار الاستغلال العميقة خاصة في الجنوب التونسي وضرورة تعويضها أو إعادة إحيائها،

- ضعف الموارد المائية المشحونة مقارنة بالطاقة المتوفرة والتي من شأنها أن تساهم في تجميع المياه المعالجة وخزن فائض مياه الفيضانات والحد من التغيرات المناخية،
- عدم متابعة ومراقبة كهربية الآبار السطحية،
- استخلاص معاليم استهلاك مياه الملك العمومي،
- وجود العديد من المساحات مجهزة بمعدات الري السطحي المحسن الذي يتميز بكفاءة ضعيفة مقارنة بالري الموضعي،
- رغم التجهيز بمعدات الاقتصاد في مياه ولكن تسيير عملية الري على مستوى الضيعة تعتبر الحلقة الأضعف،
- الأرقام المقدمة لهذا المؤشر تستحق التدقيق من خلال استبيانات ميدانية نظرا لأنه لم يتم مراجعته منذ انطلاق البرنامج.

○ التدابير الممكنة لتحقيق الهدف

- تحسين نوعية المياه المعالجة وذلك بإعادة تهيئة محطات المعالجة والرفع من طاقتها،
- تطوير تقنيات المعالجة والتحول التدريجي من المعالجة الثنائية للمعالجة الثلاثية،
- تحسيس المستغلين وتوعيتهم وذلك من خلال اعداد استراتيجيات للتواصل مع المستعملين بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة،
- إعادة تهيئة المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة تم تخصيص حوالى 70 م.د لإعادة تهيئة 1000 هك وإحداث 3000 هك من المناطق السقوية بالمياه المعالجة،
- تفعيل قانون مجلة المياه خاصة الجوانب الردعية.
- مقاومة الحفر العشوائي من خلال تكوين فرق ميدانية جهوية لمراقبة نشاط حفر الآبار المائية
- وضع برنامج ضمن المخطط للكشف الباطني للآبار العميقة وإعادة إحيائها عند الضرورة.
- إعداد الدراسات لتحديد مناطق الصيانة والتحجير
- تقييم السحوبات من المياه الباطنية باعتماد الصور الفضائية.
- تجميع فائض المياه وذلك بدعم طاقة الشحن بالمواد المائية بالتنسيق مع كل المتدخلين وتفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بإستراتيجية التغذية الاصطناعية للموارد الجوفية.
- المتابعة والمراقبة والتقييم لاستغلال الآبار المكهربة ومدى وجود تأثيرات على استغلال الموارد المائية.
- استخلاص معاليم المياه الناتجة عن استغلال الملك العمومي للمياه.

- إعطاء الأولوية لمحطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية للقيام بأشغال إعادة التهيئة المائية المبرمجة والصيانة اللازمة عند الاقتضاء والقيام بالأشغال اللازمة لتحسين جودة المياه المعالجة بمحطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية الموجودة.
- مزيد حث الفلاحين إلى التوجه نحو تجهيزات الري الموضعي.

الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

يساهم الهدف الإستراتيجي هذا في تحقيق المحور الإستراتيجي الأول التصرف المستدام والشامل في الموارد المائية من خلال تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالنسبة للمناطق الريفية المجمعنة والقريبة من شبكاتها المائية ومصالح الهندسة الريفية بالنسبة للمناطق المشتتة وصعبة التدخل.

المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	96.5	99.6%	95.4	95.7	95.2	95	%

بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي على المستوى الوطني في موفي سنة 2023 حوالي 95.4%، أي بنسبة إنجازات قدرت بـ 99.6% وتعد هذه النسبة مقبولة مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية في مرحلتيه الأولى والثانية.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

○ الإشكاليات

- ضعف نسب التزود بولايات الشمال الغربي نظرا لقلّة الموارد المائية المحلية وصعوبة التضاريس،
- تدني نوعية المياه في بعض المناطق،
- تعقد الأنظمة المائية وصعوبة التصرف فيها عبر المجامع المائية،
- التشتت السكاني في بعض المناطق مما يحول دون إمكانية تزويد السكان عبر الطرق التقليدية.

○ التدابير

- استحداث نسق انجاز محاور الجلب لتقريب الموارد المائية خاصة بولايات الشمال: بنزرت، وجندوبة وباجة،
- اعداد برنامج لتكوين وتأطير المجامع المائية في مجال استغلال وصيانة المنظومات المائية الموضوعة تحت تصرفها،
- تدعيم حرفية التصرف في الأنظمة المائية من خلال وضع آلية لانتداب أصحاب الشهاد العليا وتكوينهم في مجال استغلال والتصرف في المنظومات المائية للعمل كمديرين فنيين لدى المجامع المائية والبحث عن أنماط جديدة للتصرف تمكن من تحقيق استدامة الاستثمارات المنجزة،
- وضع برنامج لتزويد الريف المشتت عن طريق الحلول الفردية (إحداث خزانات مجهزة بالمنازل يتم تعيينها بصفة دورية).

الهدف 3.3: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية:

يُعد تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية أمراً حيوياً لضمان استدامة المياه وتلبية الاحتياجات المتزايدة لمياه الشرب والري. فعملية بناء السدود والمنشآت الأخرى لتخزين واستخدام المياه السطحية تلعب دوراً مهماً في تحقيق ذلك حيث أن التعبئة الحالية للموارد المائية السطحية قدرت بـ 92 بالمائة من الموارد المائية القابلة للاستغلال حيث تمت تعبئتها عن طريق 37 سداً إلى غاية سنة 2023 والتي تشير إلى نجاح واضح للبرنامج.

✓ المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	96	%99	92	93	92	92	%
2025	2410		2310	2323	2310	2310	مليون م ³

قدرت انجازات 2023 مقارنة بتقديرات نفس السنة بـ 99 بالمائة حيث أن تعطل استكمال إنجاز كل من سدي الدويميس وملاق العلوي حال دون بلوغ نسبة مائة بالمائة:

✓ يعود تعطل تنفيذ سد الدويميس (ولاية بنزرت) نتيجة للصعوبات المتعلقة بالهندسة المدنية والمتمثلة في عدم توفر الخرسانة بالحضيرة ونقص في اليد العاملة وكذلك نتيجة تغيير في مأخذ التربة مما استوجب طلب التمديد في الآجال التعاقدية إلى غاية جويلية 2021، وفي

مرحلة ثانية إلى غاية ديسمبر 2022 نتيجة لجائحة كورونا. هذا بالإضافة إلى الصعوبات المالية والهيكلية لشركة سومترا- جات (العمومية) التي أدت إلى التوقف الكلي للأشغال، والتي كانت موضوع عدة مجالس وزارية أفضت إلى اتفاق مصادق عليه من طرف لجنة فض النزاعات بالحسنى لدى رئاسة الحكومة. ويقضي الاتفاق باستئناف الأشغال بداية من شهر فيفري 2024 وإتمامها موفي سنة 2024.

✓ كما شهد سد ملاق العلوي (ولاية الكاف) تأخرا نظرا لوجود المشروع متاخما لجبال "ورغة" التي حصلت فيها بعض العمليات الإرهابية وأصبحت مصنفة منطقة عسكرية. هذا بالإضافة إلى تأثيرات وباء كوفيد 19 التي قلصت الأعمال المنجزة وتدهور الإنجاز بصفة ملحوظة وكذلك أسباب فنية متعلقة بأمثلة الإنجاز.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

الإشكاليات

- نقص الموارد المائية: نقص في كميات المياه المتاحة للتخزين في السدود نتيجة لتقلبات المناخ ونقص الأمطار، مما يجعل الحصول على كميات كافية من المياه تحديًا وكذلك لبناء ثلاثة سدود جديدة مبرمجة بالشمال الشرقي للقطر الجزائري.
- ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود.
- ترسبات السدود: مع مرور الوقت، قد يتراكم الرمل والطين في السدود، مما يقلل من سعتها التخزينية ويتطلب إجراءات صيانة دورية.
- تكلفة البنية التحتية: إنشاء وصيانة السدود تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، وقد يكون التمويل والموارد المالية تحديًا كبيرًا.
- التفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية المتاحة: أغلب الموارد المائية السطحية متواجدة بالشمال وأقصى الشمال بينما تشهد بقية الجهات اختلالا في التوازن
- ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود.
- الحماية من الفيضانات بحوض مجردة (جندوبة، بوسالم، مجاز الباب، طبربة، الجديدة، طيباس،...).

التدابير:

- العمل على الحفاظ على مخزون البلاد من المياه وتحسين نسبة التعبئة المقدرة بـ 93% وذلك بـ:
- إتمام إنجاز سدود ملاق العلوي، الدويميس والقلعة الكبرى،
- مواصلة أشغال سد السعيدة والانطلاق في أشغال سد خلاد وسد تاسة،
- الانطلاق أشغال سد الرغاي،

- البحث على تمويل لإنجاز سدود أخرى منها بولعابة وأوزافة،
- الترفيع في كميات الخزن بالسدود بتعلية سدّي سليانة وسيدي سعد،
- انطلاق إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي في (الحماية من الفيضانات بحوض مجردة (U2 و U1+M قسطه الأول والأقساط الأخرى).
- حماية الأحواض الصبابة للسدود من الانجراف بتكثيف أشغال المحافظة على المياه والترتبة للحد من نسبة الترسبات بأحواض السدود.
- اقتراح تدعيم محاور تحويل المياه الحالية.
- دراسة تحويل فوائض المياه السطحية إلى الجهات الداخلية نتيجة للتفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية.

الهدف 4.3: تحسين المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي:

يتمثل الهدف في دعم مساهمة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

المؤشر 1.4.3: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	8	%100	6	6	6	5	%

بلغت نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيات (مديرة فنية) 5 % لسنة 2021 و 6 % لسنة 2022 و 6 % لسنة 2023 (كذلك قدرت ب 6 % لسنة 2023) لذلك فإن نسبة الإنجازات بالنسبة لسنة 2023 تمثل 100 % مقارنة بالتقديرات لنفس السنة ويعود تحقيق ما تمّ برمجته إلى إقبال المرأة على إدارة المجامع المائية وذلك إيماناً منها أنها قادرة على إعطاء الإضافة لمنظومة التصرف في المياه خاصة وأنّ إنقطاع الماء بسبب عدم إيفاء المجمع بتعهداته إزاء المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية يضرّ بالمرأة أكثر من الرجل .

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 01:

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تعهد/دفع	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (1)-(2)	(2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	64 897	60 195	4 702 -	93%
	اعتمادات الدفع	64 897	59 106	5 791 -	91%
نفقات التشغيل	اعتمادات التعهد	1 220	1 220	-	100%
	اعتمادات الدفع	1 220	983	237 -	81%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	153 724	*163 224	9 500	106%
	اعتمادات الدفع	153 724	163 094	9 370	106%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 244 880	521 714	723 166 -	42%
	اعتمادات الدفع	345 447	*343 712	1 735 -	99%
المجموع العام	اعتمادات التعهد	1 464 721	746 353	718 368 -	51%
	اعتمادات الدفع	565 288	566 895	1 607	100%

- دون اعتبار الموارد الذاتية

*بلغت نفقات التدخلات المنجزة دفعا فعليا باعتبار النفقات المنجزة على القروض الخارجية والغير مسواة، نظرا لعدم فتح اعتمادات دفع إضافية للتسوية، قيمة 354500 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 231% مقارنة بالاعتمادات المرسمة.

*بلغت نفقات الاستثمار المنجزة دفعا فعليا باعتبار النفقات المنجزة على القروض الخارجية والغير مسواة، نظرا لعدم فتح اعتمادات دفع إضافية للتسوية، قيمة 539794 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 156% مقارنة بالاعتمادات المرسمة.

ما يمكن ملاحظته من خلال تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 أن الإنجازات تعتبر مرضية مقارنة بالتقديرات باعتبار أنه قد تم الإيفاء بجميع التعهدات المسجلة والقيام بأهم المشاريع المبرمجة مما انعكس إيجابيا على مؤشرات قياس الأداء والأهداف المرسومة بالنسبة للسنة المالية.

هذا وقد تم ترسيم اعتمادات دفع جمالية بقيمة 565م.د مقسمة بين جميع أقسام البرنامج تم إنجازها بنسب متفاوتة، حيث بلغت 93% بالنسبة للتأجير و81% بالنسبة للتسيير و100% بالنسبة للتدخلات والاستثمارات مع الملاحظة أن الاعتمادات التي تم إنجازها على القروض الخارجية فاقت بكثير جملة الاعتمادات المرسمة بالنسبة للتدخلات والاستثمارات حيث بلغت 231% بالنسبة للتدخلات ونسبة 156% بالنسبة للاستثمارات مما ساهم بصفة مباشرة في التقدم في نسب الإنجاز للمشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية وإتمام جميع الأنشطة المبرمجة مما أثر بصفة إيجابية على الأداء بصفة عامة.

وتجدر الإشارة أنه قد تم تحويل 9.5 مليون دينار من برامج أخرى لقسم التدخلات بالبرنامج قصد خلاص الفواتير المسجلة في إطار برنامج ضخ المياه الخاص بالبرنامج الفرعي السدود والموارد المائية.

جدول عدد 02:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

النشاط	بيان النشاط	تقديرات الدفع لسنة (1) 2023	إنجازات الدفع لسنة 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (1)-(2)	(2)/(1)
1	إحداث والتصرف واستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريف	41 811	41 811	0	100%
2	إحداث والتصرف واستغلال المناطق السقوية	128 348	126 822	-1 526	99%
3	تشجيعات الدولة للاستثمار قطاع في المياه	31 500	31 500	0	100%
4	صيانة التجهيزات المائية	23 647	23 465	-182	99%
5	مساندة (تأجير)	64 897	59 106	-5 791	91%
6	تعبئة وحماية الموارد المائية	161 641	171 114	9 473	106%
7	تحويل اعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (فاعل العمومي) بعنوان إحداث، واستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط اليفي	112 000	112 000	0	100%
	نفقات التسيير	1 220	983	-237	81%
	نفقات التدخلات مركزي	224	94	-130	42%
المجموع		565 288	566 895	1 974	100%

البرنامج عدد 04: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

(بداية من سنة 2023)

المدير العام للغابات

رئيس البرنامج :
السيد محمد نوفل بن حاحا

1- نتائج أداء البرنامج:

يساهم برنامج الغابات في تهيئة الأراضي الفلاحية والغابية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالإضافة إلى الحد من انعكاسات التغيرات المناخية بتنويع وتحسين مردودية الأنشطة الفلاحية والتصرف المستدام في الموارد الطبيعية عبر تدعيم القدرات المؤسسية للهياكل القاعدية وتحسين البنية الأساسية ومجابهة الكوارث (فيضانات، حرائق، ثلوج). وتعتمد تدخلات البرنامج على جملة من البرامج الوطنية والمشاريع الممولة خارجيا. مما يساهم في الترفيع في الناتج المحلي الخام وتوفير حاجيات البلاد من منتوجات فلاحية وحيوانية وخشب وحدات العلفية للقطيع.

كما يولي البرنامج عناية خاصة للحد من الفوارق في النوع الاجتماعي ودعم القدرات الفنية والمهارات المحلية خاصة المرأة العاملة في المجال الفلاحي والمناطق الطبيعية. وتتمثل أهم المحاور الإستراتيجية للبرنامج في:

- تحسين مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والترفيع في نسبة الغطاء للغابي،
 - الحد من المساحات المهددة بالانجراف وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.
 - الحد من ضياع مياه السيول وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.
- ويتدخل ضمن البرنامج فاعلين عموميين: ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والوكالة العقارية الفلاحية عبر المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة ومن ضمنها تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية، التشجير الغابي، تأطير متساكني الغابات.

وإجمالاً فإن النتائج المسجلة بالبرنامج كانت مرضية فيما عدى حرائق الغابات حيث أن المساحة الجمالية المحترقة كانت مرتفعة نظراً لتسجيل حريقين كبيرين بلغت مساحتهما 2300 هك أي بنسبة 51% من المساحة الجمالية المحروقة مما أثر على النتائج المسجلة للمؤشر حيث بلغت المساحة للحريق الواحد 16,8 هك مقارنة بالتقديرات والتي حددت بـ 03 هك.

- الهدف الإستراتيجي 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتمثل هذا الهدف أساسا في تطوير الوظائف والخدمات للقطاع الغابي والرعي عبر حماية الغابات من الآفات والحرائق وكذلك تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصرف في المحميات الطبيعية وحسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتأمينها وتشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي وذلك عبر اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اجمالا فإن الانجازات المرسومة المتعلقة بالهدف كانت مرضية.

❖ المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي:

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2026	8.56	99.88	8.50	8.51	8.49	8,47	%

تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي 99.9 % مقارنة بما تم برمجته سنة 2023 وذلك باحتساب المعطيات المتأتية من كافة المتدخلين بالبرنامج (الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية). وعلى الرغم من أن النتائج جيدة مقارنة بالبرمجة إلا أن الإدارة العامة للغابات تعمل بمعاودة مجهودات مختلف الشركاء على زيادة نسق التشجير الذي كان خلال السنوات الأخيرة في حدود 06 آلاف هكتار.

تشمل عمليات التشجير إضافة إلى الفضاء الغابي الطبيعي الأحواض المائية للمحافظة على التربة والحد من انجرافها وحماية المنشآت المائية وضفاف الأودية للحد من توسعها على حساب الأراضي الفلاحية وحماية المناطق السقوية بإقامة مصدات الرياح لتحسين الإنتاجية الفلاحية، تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت والأراضي الفلاحية والواحات والمناطق الحضرية، والمحافظة على المراعي وتنميتها.

❖ المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2026	25.9	120.2	22.5	18.66	23.9	22.4	%

تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي 120.2 % مقارنة بما تم برمجته سنة 2023 وقد تم تحقيق الهدف لسنة 2023 غير أن النسق يبقى دون المأمول حيث أن مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول خلال سنة 2023 حوالي 112 ألف هكتار من حوالي 497 ألف هكتار (تمتلك

مثال تهيئة سواء كان ساري المفعول أو منتهي الصلوحية) أي بنسبة 22.5% والتي بدورها لا تمثل سوى 43 بالمائة من المساحات الغابية القابلة للتهيئة

❖ المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتج الغابي

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2026	85	100	85	85	97,6	87,1	%

خلال سنة 2023 بلغت نسبة استغلال المنتج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا 85% بالمقارنة بالتقديرات وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 100%.

وتعابر النتيجة جيدة مقارنة بالتقديرات حيث تم التفويت في كمية من الخشب تقدر بـ 268576 م³ للبيع خلال سنة 2023 (منها 268576 م³ عن طريق البتات و 351 م³ عن طريق المراكنة من كمية جمالية من الخشب تقدر بـ 228552 م³).

ويتطلب هذا المؤشر المراجعة للأخذ بعين الاعتبار إمكانات الاستغلال الممكنة للمنتج الغابي والتي تفوق المستوى الحالي خاصة بالنسبة للخشب والخفاف حتى يتمكن من التثمين المجدي للمنتج الغابي حيث تبلغ القدرة الانتاجية السنوية حوالي 500 ألف م³ بالنسبة للخشب و 80 ألف قنطار بالنسبة للخفاف.

ويتطلب ذلك معالجة عدة نقاط منها النقص الحاصل في أعوان الغابات بالدوائر الغابية لإنجاز عملية تطريق الأشجار المعدة للاستغلال اليد العاملة المختصة لجني الخفاف، التأطير وغيرها.

❖ المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولى لمجابهة حرائق الغابات

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2026	3	17.8	16.8	3	15.3	56,3	هك

تم القيام بتعجيل في المؤشر حيث أن الهدف هو التقليل من معدل المساحة للحريق الواحد. وفي هذه الوضعية فإن النتائج يمكن قراءتها عكسيا حيث أن الهدف المنشود هو معدل المساحة للحريق الواحد بـ 03 هك غير أن المسجل هو 16.8 حيث تكون قراءة المؤشر أننا لم نحقق سوى 17.8 % من الهدف (إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1): $17.8 = 16.8 / 100 * 03$)

وبالتالي خلال سنة 2023 بلغت المساحة للحريق الواحد 16,8 هك مقارنة بالتقديرات والتي حددت بـ 03 هك للحريق الواحد. وتعتبر النتائج المسجلة دون المأمول

ويبين الجدول التالي النسب المئوية المسجلة حسب مساحة الحريق:

مساحة الحريق (هك)	عدد الحرائق	النسبة المئوية %
دون 01	331	76
ما بين 01 إلى 05	74	17
من 05 إلى 100	24	5
أكثر من 100	08	2

وبالرغم من أنه تم توظيف كافة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة إلا أن المؤشر كان مرتفعا نظرا لمحدودية الإمكانيات خاصة تجاه حرائق كبرى مثلما تم تسجيلهما (حريق بغابة ملولة من معتمدية طبرقة، ولاية جندوبة مساحته 1120 هك وحريق بجبل المرقب بمعتمدية الكريب من ولاية سليانة مساحته 1183 هك) على مساحة 2300 هك أي بنسبة 51% من المساحة الجمليّة المحروقة في حين أن معظم الحرائق (76 %) كانت دون الهكتار الواحد.

الهدف الإستراتيجي 2.4: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف وإحكام التصرف في موارد التربة:

يتمثل الهدف في الحد من الأراضي المهددة بالإنجراف من خلال الحماية وتدعيم الأراضي التي وقعت تهيئتها بالإضافة إلى المحافظة والتصرف في موارد التربة وذلك بمراقبة وتقييم المناطق السقوية.

وإجمالاً فإن الانجازات المرسومة المتعلقة بالهدف كانت مرضية ومشجعة، على الرغم من ارتفاع الكلفة الفردية للأشغال والتطور الكبير على مستوى الأجر اليومي، الاعتماد على عملة الحضائر لاعتبارات اجتماعية قصد حل مشكلة العائلات المعوزة دون اعتبار العنصر التنموي، إضافة إلى عدم توفر أمثلة حدود المناطق السقوية العمومية الصادرة بأوامر في نسختها النهائية لدى المصالح المختصة الجهوية.

❖ المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي وقع تدعيمها و صيانتها

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 بتقديرات (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	78.05	97.7%	68.23	69.85	61.76	55.94	%

خلال سنة 2023 بلغ مؤشر نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الانجراف- والمقدرة بـ 641 ألف هكتار)، 68.23%. وبذلك تم تحقيق نسبة إنجاز 97.7% بالمقارنة مع التقديرات لسنة 2023.

ويعتبر نسق تقدم إنجازات مكونات برامج المحافظة على المياه والتربة (البرنامج الوطني والبرامج الممولة والبرامج الخصوصية) لبلوغ القيمة المستهدفة لسنة 2025 مشجعا حيث تم تحقيق ارتفاعا تدريجيا بمعدل سنوي 10%.

ويعتبر ذلك ذو أهمية لتنفيذ الهدف الإستراتيجي بانجاز أنشطة صيانة وتعهّد منشآت تهيئة المصبّات للمحافظة على ديمومة الأشغال المنجزة لحماية التربة من الإنجراف غير أن ذلك لا يقلّص من أهمية التهيئة الفلاحية الرّعوية.

المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 بتقديرات (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	23.3	47%	8.52	18.17	14.7	8.41	%

خلال سنة 2023 بلغ مؤشر نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها 8.52% وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 47% بالمقارنة مع التقديرات. تعتبر هذه النسبة هي دون المأمول على المستوى الوطني نظرا للعوامل المناخية في ظل ارتفاع نسبة الجفاف النقص في الموارد المادية والبشرية لاقتناء وتركيز معدّات قيس الملوحة والتغذّق بالمناطق السقوية، خاصة بولايات باجة، زغوان، جندوبة، الكاف، المنستير، منوبة، زغوان وتونس.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

حقّق البرنامج 4 نسبة إنجاز بالنسبة لاعتمادات الدفع تساوي 97,8% موزعة كالآتي: 96,6% نفقات التّأجير و 73,8% نفقات التسيير و 98,3% نفقات التدخلات و 99,9% نفقات الاستثمار.

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات	تعهد/دفع	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (1)-(2)	(2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	223 344	218 224	5 120	98%
	اعتمادات الدفع	223 344	204 432	18 912	92%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1 095	1 363	-	124%
	اعتمادات الدفع	1 095	754	341	69%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3 240	3 263	-	101%
	اعتمادات الدفع	3 240	2 891	349	89%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	176 090	155 551	20 539	88%
	اعتمادات الدفع	143 619	138 394	5 225	96%
المجموع العام	اعتمادات التعهد	403 769	378 400	25 369	94%
	اعتمادات الدفع	371 298	346 470	24 828	93%

حقق البرنامج عدد 04 على مستوى تنفيذ الميزانية لسنة 2023 (346 470 ألف دينار) بنسبة إنجاز تساوي 93% مقارنة بقانون المالية (371 298 ألف دينار) ويفسر ذلك بالنسب المحققة على مستوى طبيعة النفقة:

- على مستوى التأجير: تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي: 92%.
- على مستوى التسيير: تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي: 69%.
- على مستوى التدخلات: تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي: 89%.
- على مستوى الاستثمار: تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي: 96%.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع)

النشاط	بيان النشاط	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (1)-(2)	(2)/(1)
				(%)	(%)
1	التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعية والتنوع البيولوجي	227 694	208 080	19 614	91%
2	المحافظة على المياه والتربة	124 315	119 232	5 083	96%
3	تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي بعنوان التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعية والتنوع البيولوجي	11 959	11 696	263	98%
4	تحويل اعتمادات لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل العمومي) بعنوان تهيئة الأراضي الفلاحية	7 330	7 463	-	102%
	المجموع العام	371 298	346 470	24 828	93%

● التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

🚦 التحديات:

- المحافظة على المياه والتربة: وهو دور أساسي للقطاع حيث يساهم في حماية المياه والتربة والسدود من الترسبات والأراضي الفلاحية من الانجراف خاصة وأن المناطق الحراجية والجبلية تمثل خزان مياه البلاد التونسية حيث تتواجد الأودية الرئيسية ومصبات المياه، إضافة إلى حماية البنية الأساسية من طرقات وسكك حديد وتجمعات سكنية من الفيضانات ومن زحف الرمال بالوسط وجنوب البلاد. كما تمثل أشغال المحافظة على المياه والتربة ركيزة من ركائز التنمية المحلية حيث تساهم في التشغيل وخلق موارد الشغل وفي دفع التنمية عن طريق تحسين وضعية المستغلات الفلاحية وتوفير موارد طبيعية إضافية من مياه معبئة وتربة مهيئة.
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الجبلية: تنوع المنظومات الغابية والرعية من الشمال إلى الجنوب مع كثافة سكانية تفوق 23% من سكان المناطق الريفية والفئات الاجتماعية الأشد فقرا في البلاد. وتوفر الغابات التونسية أعدادا كبيرة من فرص العمل وتساعد متساكني المناطق الجبلية على الحصول على أكثر من ثلث عائداتها من الأنشطة والمنتجات الحراجية.
- توفير المنتجات الغابية لتمويل مختلف منظومات الإنتاج والصناعات التحويلية للمساهمة في الرفع من دخل سكان ومستغلي الغابات ومن أهم هذه المنتجات الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية وبذور الزقوقو والبندق. وتهدف الأنشطة الحراجية إلى العمل على توفير منتوجات تستجيب لمتطلبات السوق والحاجيات الحقيقية للمهنة وفقا للأهداف المرسومة بمخططات التهيئة الغابية.
- حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي: وهي وظيفة متممة للوظيفة الأولى والمتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على المياه والتربة ومقاومة التصحر حيث تتم حماية هذه الثروة البيئية وتعزيزها بما تحتويه من مدّخرات وأصول هامة من التنوع البيولوجي والتراث الطبيعي والنباتي الحيواني نظرا لتوفر البلاد على قدر هام من التنوع الجغرافي والمناخي.

🚦 الصعوبات بالنسبة للغابات والمراعي:

- تركيز عدد كبير من الحضائر في الجهات قصد حل المشاكل الاجتماعية على حساب العنصر التنموي،
- كثافة سكانية تفوق 90 ساكن/كلم² أي ضعف المعدل الوطني ووضع إقتصادي واجتماعي هش حيث تمثل الشريحة الاجتماعية الأشد فقرا،
- تشعب المسائل العقارية وغياب علامات تحديد ملك الدولة الغابي وما نتج عنه من عمليات التحوّل التي عرفت الغابات التونسية في الفترة الأخيرة والتي تستوجب العمل على الإسراع بإعادة تحديد ملك الدولة الغابي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوص العقارات المتحوّل بها من طرف الخواص،

- عدم معالجة العديد من وضعيات الأراضي المشجرة بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال والتي أصبحت خاضعة لنظام الغابات حيث أن تشكيات أصحاب الأراضي في تزايد والعديد من إنجازات الحماية من زحف الرمال مهددة،
- طول وتشعب إجراءات اسناد اللزمات بملك الدولة للغابات،
- نقص في الموارد البشرية والمادية لاستغلال الغابات وضعف التأطير الفني،
- صعوبة التصرف في المراعي بالأراضي الاشتراكية وتغيير مساحات منها واستغلالها لزراعة الحبوب والأشجار المثمرة،
- الغياب شبه كلي لمجالس التصرف الجهوية لتسهيل التدخل خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات وكذلك دور مجامع التنمية الفلاحية واللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال،
- عدم ملائمة بعض فصول مجلة الغابات والقوانين المعمول بها لإسناد اللزمات لمشاركة سكان الغابات في التصرف المستدام في الثروات الغابية والرعية ولتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص وتنمية الاستثمار الغابي،
- تشعب المسائل القانونية والعقارية بملك الدولة للغابات والمراعي وبالأراضي الخواص المشجرة والخاضعة لنظام الغابات والعقارات الخاصة المشمولة بتثبيت كثبان الرمال.

الصعوبات بالنسبة التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية:

- تركيز عدد كبير من الحضائر في الجهات قصد حل المشاكل الاجتماعية على حساب العنصر التنموي، وهي حضائر ظرفية غير مجدية ومحدودة المردودية في أغلب الأحيان وتستحوذ على قسط كبير من الاعتمادات المتوفرة للقطاع،
- عدم احترام تصنيفات الأراضي الفلاحية الواردة بخارطة حماية الأراضي الفلاحية في توجيه التنمية المحلية والجهوية،
- صعوبة متابعة نوعية التربة والمشاكل التي تعاني منها من حيث توجيه استعمالات الأراضي بشكل يدعم ويحفظ جودتها،
- صغر المستغلات الفلاحية وشكلها الذي يمثل أحيانا عائقا أمام إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة،
- تعقيدات الأوضاع العقارية وتشنت الملكية لنسبة هامة من الأراضي الفلاحية،
- عدم ملائمة الإجراءات الحالية في مجال الإصلاح الزراعي لمتطلبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن،
- ضعف مشاركة المنتفعين في تمويل كلفة الأشغال وعدم ملائمة القوانين والتشريعات، لتشجيعهم على ذلك، بالإضافة إلى ضعف الموارد المخصصة بما في ذلك الفنيين المختصين لإنجاز البرامج،
- محدودية آليات وفرص التمويل،
- عدم تثمين والاستفادة من التجارب المتعددة والبحوث في القطاع،
- تشنت جغرافي للأشغال وعدم وملاءمتها لأولويات التدخل بهدف تحقيق توازنات حسب الجهات والمناطق،

- تفاقم الضغط العمراني من حيث التوسع والتعدي الفاضح على الأراضي الفلاحية، بما في ذلك المناطق السقوية العمومية، التي تفقد صبغتها عن طريق البناءات العشوائية والمقاطع العشوائية بطرق غير قانونية،
- صعوبة تطبيق قانون المحافظة على المياه والترية.

الاجراءات والاصلاحات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج:

أعدت كل من الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية استراتيجيات عشرية جديدة. وتتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الغابات في أن تكون الموارد الغابية والرعية بتونس أكثر امتدادا ومحافظة وأن يكون التصرف فيها أكثر فاعلية ونجاعة على المدى البعيد باعتماد الحوكمة الرشيدة في الخدمات والمنتجات تحتوي على أربعة محاور أساسية. كما أفرزت دراسة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية عن جملة من التحديات والتوجهات المستقبلية التي من شأنها تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع.

• بالنسبة لمجال الغابات والمراعي:

- مراجعة الإطار القانوني والتشريعي والمؤسساتي لمزيد حماية الغابات والمراعي وضمان حوكمة رشيدة للموارد الطبيعية،
- العمل على وضع برنامج خاص للشروع في تسجيل ملك الدولة للغابات والعمل على إيجاد حلول ملائمة لأراضي الخواص المشجرة والخاضعة لنظام الغابات والعقارات الخاصة المشمولة بتثبيت كتيان الرمال عبر تفعيل اللجنة المكونة لتصفية الوضعية العقارية لأراضي الخواص،
- تحويل قانون الصفقات العمومية لتمكين مجامع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وأصحاب الشهاد العلية من بعث مقاولات صغرى بالغابات وتمكينهم بعقود لإنجاز بعض الأشغال الغابية (الإعلان عن استشارات نموذجية ببعض الولايات)،
- تفعيل قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي،
- مراجعة الإطار القانوني لمجامع التنمية الناشطة في الغابات.
- مراجعة الهيكلية الحالية للإدارة العامة للغابات والدوائر الغابية ووكالة استغلال الغابات،
- تنسيق العمل بين الوزارات المختلفة لبلورة مشاريع وتدخلات نوعية في مناطق تدهور الموارد الطبيعية التي هي في أغلب الأحيان مناطق مهمشة،
- تشريك متساكني الغابات المهيكليين في مجامع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، في حماية الموارد الطبيعية دون المساس بالخصوصيات القطاعية.
- الحرص على ضبط خطة عمل للبحث العلمي من أجل التنمية استئناسا بما يتم إنجازه على المستوى الدولي أو في إطار بعض المشاريع التنموية الممولة،
- ضرورة مراجعة مناهج التعليم العالي الخاصة بالقطاع نحو إدراج مواد تساعد على التقييم الكمي والكيفي على جانب اختصاصات جديدة على غرار هندسة التنمية وهندسة التصرف في الموارد الطبيعية،
- ضرورة القيام بدراسات تقييمية ودراسة الأثر والتي تعتمد على مؤشرات كمية ملموسة تساعد في أخذ القرار والبحث على مصادر تمويل، ما عدى بعض الاستثناءات الخاصة

بمشاريع التنمية. ومن هنا وجب التفكير في إرساء منظومة متابعة وتقييم تساهم في النهوض بقطاع الموارد الطبيعية.

• بالنسبة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية:

- القيام بالمراجعات القانونية خاصة فيما يتعلق بقانون حماية الأراضي الفلاحية، قانون المحافظة على المياه والتربة، قانون الإصلاح الزراعي وقانون مجردة وإدراج ذلك ضمن الأولويات في إطار رؤية واضحة وشاملة لدفع الاستثمار،
- القيام بالمراجعات الهيكلية والتنظيمية على المستوى المركزي والجهوي،
- الاعتماد تدريجيا على مخططات التهيئة والتنمية الفلاحية المندمجة PADITS كوثيقة تعاقدية وحيدة للبرمجة وإدراجها كأداة منهجية لدعم التنمية المحلية والجهوية والتزامًا تعاقديًا متعدد السنوات بين الشركاء المشاركين،
- تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في الموارد الطبيعية، على المستويين المحلي والمركزي،
- إرساء مرصد وطنية للموارد الطبيعية، تمكن من متابعة وتقييم وضعيتها، خاصة فيما يتعلق بمتابعة خصوبة الأراضي بهدف توجيه استعمالاتها.
- مواصلة دعم المخابر الخاصة بالمياه والتربة على المستوى الجهوي والمركزي، وتوحيد التقنيات وبروتوكولات التحاليل،
- نشر الممارسات الجيدة في استغلال الأراضي لتحسين جودة المحاصيل وضبط الحوافز المصاحبة لذلك،
- حث الاطراف الفاعلة في البرامج والمشروع على إعداد وتقييم مخطط التهيئة والتنمية الفلاحية المندمجة،
- التدخل لتحسين ظروف عيش متساكني المناطق الريفية وربط البنية التحتية بمواطن الإنتاج،
- إدراج عنصر التنشيط والتأطير في انجاز البرامج والمشروع،
- إنجاز دراسات تخطيطية جهوية تستجيب للمتطلبات والتوجهات الجديدة لإستراتيجية التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية في تحديد أولويات التدخل وضبط مجالات إنجاز مشاريع التهيئة والتنمية بالمناطق ذات الأولوية أخذا بعين الاعتبار التغيرات المناخية،
- التركيز على تثمين الموارد الطبيعية وحسن استغلال المنشآت في إطار تنمية الدخل الفردي وتنوع المنتج الفلاحي للتوفيق بين التنمية الفلاحية والتنمية الريفية،
- مواصلة البحث عن مصادر تمويل لإنجاز البرامج والمشاريع حيث تم إعداد مقترحات برامج تدعم المنهج التشاركي وتسرع في وتيرة الإنجازات بما يمكن من تحقيق أهداف المخطط والبرامج المستقبلية،
- ادماج البحث العلمي للقيام بدراسات تقييم تأثيرات انجازات البرامج والمشاريع.

ومن الاقتراحات على مستوى انجاز البرامج والمشاريع المزمع الانطاق فيها خلال المخطط والممولة خارجيا، وضع خلية على مستوى الوزارة تعنى بالتعمق في بنود الاتفاقيات مع الممولين وخاصة منها الجانب المالي لتجاوز الإشكاليات التي تعترض الإدارات الفنية. هذا إلى

جانب الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العاملة بالقطاع والمدعمة له على غرار وكالة معدات النسوية الفلاحية، وكالة التنقيب عن المياه وخاصة الوكالة العقارية الفلاحية نظرا لدورها الهام في دفع الاستثمار الفلاحي من خلال تصفية الوضعيات العقارية خاصة ضمن التدخلات التي تنجز في إطار البرامج والمشاريع الممولة خارجيا. ومن المقترحات تكليف الوكالة العقارية الفلاحية بفتح المسالك الفلاحية وتهيئتها ورصد الاعتمادات الضرورية لذلك مع ربط التهيئة العقارية بتهيئة الاراضي الفلاحية.

البرنامج الخامس: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

(بداية من 24 نوفمبر 2022)

رئيس البرنامج بالنيابة: السيد محمد الفاضل
بناسماعيل

رئيس برنامج القيادة والمساندة

مقرر وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 2693 المؤرخ في 24 نوفمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

رؤية البرنامج الخامس " التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي ":

- منظومة بحث و تعليم عالي و تكوين و إرشاد فلاحي متماسكة ومنفتحة وذات تفاعلية عالية،
منتجة للمعرفة والتجديد وخالقة للثروة والعمل من أجل فلاحة فعّالة و مستدامة.

- تضع رؤيتنا نظامًا متطورًا للبحث والتعليم العالي و التكوين و الإرشاد الفلاحي في طليعة
نموذج جديد للتنمية الفلاحية يركز على الكفاءة والمرونة والشمولية.

المعرفة والتجديد لمعاودة مهمة الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري في رفع تحديات تنمية
القطاع الفلاحي على المدى المتوسط.

وتتمثل أهم المحاور الإستراتيجية في:

- النهوض بالتعليم العالي والبحث الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة في هذا المجال.

- إعداد ورصد وتقييم برامج الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي.

الهدف الإستراتيجي 1.5: تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع

الفلاحة والصيد البحري:

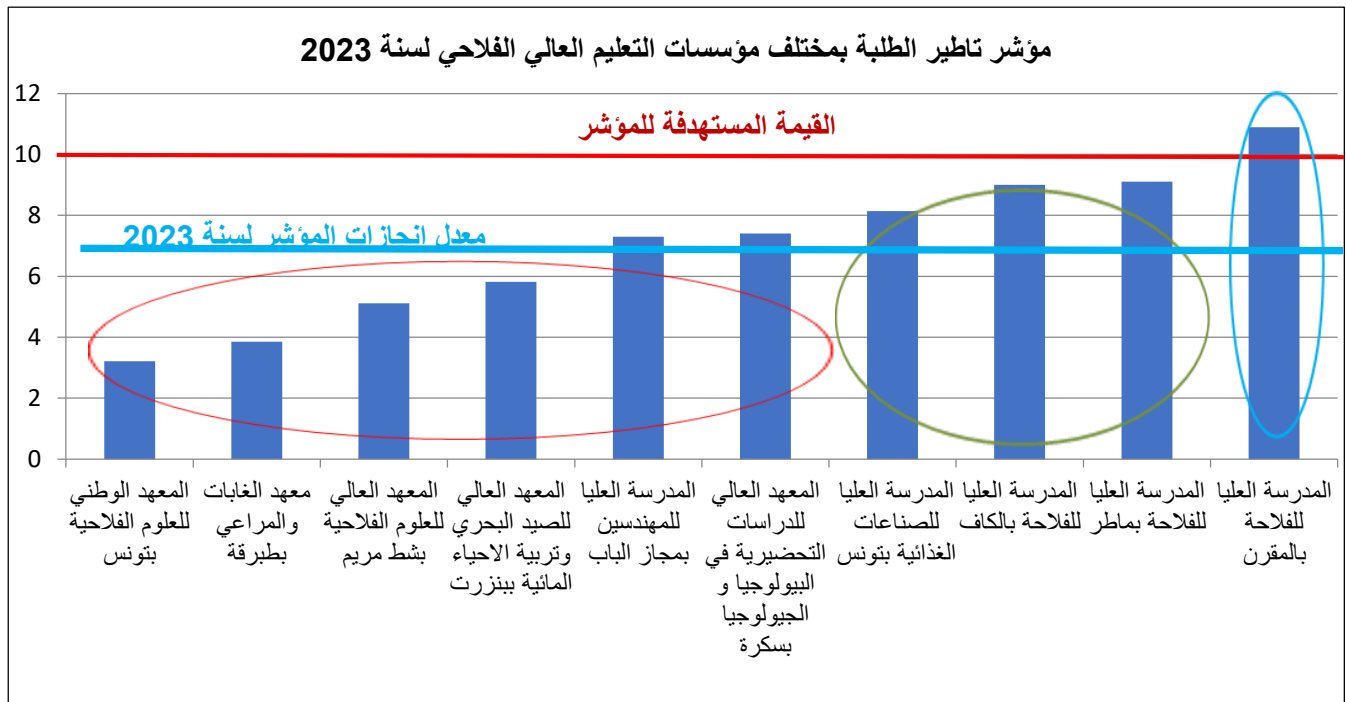
❖ مرجع الهدف: مخطط التنمية والتوجهات الإستراتيجية للبحث العلمي الفلاحي في أفق 2030.

تقديم المؤشرات:

✓ مؤشر 1.1.5: تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي

تم اعتماد المؤشرات لدعم جودة التعليم والتكوين الميداني ومتابعة منشورات المدرسين الباحثين المنتمين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي وخلق ديناميكية تنافسية بين الباحثين المدرسين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	إنجازات 2023	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	القيمة المستهدفة للمؤشر
مدرس لكل عدد من الطلبة	7.19/1	7.2/1	5.92/1	7.1/1	6.43/1	6.71/1	10/1



يعود انخفاض إنجازات المؤشر لسنة 2023 مقارنة بتقديرات سنة 2023 إلى عاملين أساسيين وهما:

- * انخفاض عدد الطلبة عموما خلال السنوات الأخيرة: انخفاض الطلبة الناجحين في المناظرة الوطنية للدخول إلى مراحل تكوين المهندسين ونخص منهم الناجحين من المعهد التحضيري للدراسات في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة لكونهم يمثلون طلبة التكوين الهندسي الفلاحي في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي.
- * تقلص عدد المدرسين نظرا لقلّة الانتدابات وارتفاع نسبة المحالين على التقاعد.

✓ المؤشر 2.1.5: نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية:

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	63	100%	62	62	60	57	%

تم تسجيل تساوي بين تقديرات المؤشر والإنجازات لسنة 2023 ويعود ذلك أساسا إلى حرص المدرسين الباحثين على نشر بحوثهم في إطار الرهانات الحالية للبحث الفلاحي.

الهدف الإستراتيجي 2.5: تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري

- تهدف تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية أخذًا بعين الاعتبار التغيرات المناخية والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- كما تساهم في تحسين دخل الفلاحين والعاملين في القطاع ودفع الاستثمار بهدف دعم التنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية .
- من خلال الإحاطة والتكوين والرفع من قدرات الفلاحين، نساهم في تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية وتنظيم المهنة وتحقيق الأمن الغذائي.

✓ المؤشر 1.2.5: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: (مركزي):

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	87	96%	78	80	76	74	%

فاقت تقديرات المؤشر الإنجازات بعنوان سنة 2023 ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض عدد المكونين من الصنفين الفرعيين 1 وأ 2 تبعا لخروج عدد هام منهم للتقاعد وعدم تعويضهم سواء بمناظرات خارجية للإنتداب أو مناظرات داخلية للترقية للصنفين الفرعيين المذكورين

✓ المؤشر 2.2.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج (جهوي):

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2024	62,1	94,1	55,8	59,3	56,1	55 ,8	%

بلغت نسبة تبني تقنيات الإنتاج لسنة 2023 من قبل الفلاحين المؤطرين 55,8% مقابل تقديرات تقدّر بـ 59.3 لنفس السنة.

يوجد تباين بين التقديرات والانجازات الخاصة بمؤشر تبني تقنيات الإنتاج عبر الأنشطة الإرشادية ويرجع هذا التباين أساسا إلى تراجع في الموارد البشرية والمادية (وسائل النقل والموارد اللوجستية).

كما يرجع عدم تطبيق الحزم الفنية اللازمة في أغلب الحالات، رغم إقناع الفلاح بأهميتها، لعوامل خارجية أهمها غياب الظروف المناخية الملائمة خاصة في ظل التغيرات المناخية الراهنة (في ظل نقص الموارد المائية) أو نقص في بعض مستلزمات الإنتاج على غرار الاسمدة الكيميائية في المواسم الفارطة (الأمونيتر) أو الظروف المادية للفلاحين (مديونية، غلاء أسعار المدخلات الفلاحية..).

تظهر نتائج الإنخفاض في الموارد البشرية والمادية لجهاز الإرشاد الميداني الجهوي، خاصة من خلال نسبة الإحاطة بالفلاحين حيث بلغت سنة 2023 نسبة 28%، والتي تبقى ضعيفة نسبيا. وتقدر نسبة مشاركة الفلاحين في هذه التظاهرات بـ 70,5 % وهو تحسن ملحوظ مقارنة بسنة 2022 حيث بلغت 61,1 %، إذ يسعى جهاز الإرشاد الفلاحي للرفع من مهارات الفلاحين وبالتالي تحسين إنتاجهم والرفع من مداخيلهم، من خلال تكثيف الجهود وخاصة في إطار الخطة الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة القمح الصلب لموسم 2023-2024، والنهوض بالزراعات الكبرى والزراعات العلفية والقطاعات الإستراتيجية.

كما تجدر الإشارة إلى التباين بين الولايات من حيث نسب المؤشرات ويفسر بالأساس بالتباين في عدد المرشدين والموارد المادية المتاحة والميزانية المرسودة للإرشاد الميداني بالجهة.

1- تنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 ق.م. التعديلي (1)	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
99.91%	-170	191 483	191 653	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
90.75%	-17 711	173 942	191 653	اعتمادات الدفع	
99.85%	-18	12 403	12 421	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
75.018%	-3 103	9 318	12 421	اعتمادات الدفع	
101.35%	196	14 719	14 523	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
100.25%	37	14 560	14 523	اعتمادات الدفع	
76%	-4 629	14 665	19 294	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
60.78%	-4 241	6 573	10 814	اعتمادات الدفع	
98.05%	-4 621	233 270	237 891	اعتمادات التعهد	المجموع
89.09%	-25 018	204 393	229 411	اعتمادات الدفع	

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب الأنشطة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

رقم النشاط	النشاط	قانون المالية التعديلي 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
1	التعليم العالي الفلاحي	63 130	53 166	-9 964	84%
2	البحث الفلاحي	55 966	47 973	-7 993	86%
3	تثمين نتائج البحث	12 000	12 000	-	100%
4	التكوين المهني الفلاحي	39 250	33 422	-5 828	85%
5	الإرشاد الفلاحي	40 656	40 654	-2	100%
6	تحويل إعتمادات لفائدة معهد المناطق القاحلة بمدنين	17 468	16 284	-1 184	93%
7	تحويل إعتمادات لفائدة القطب التكنولوجي بالجنوب	941	894	-47	95%
	المجموع العام (دون إعتبار الموارد الذاتية)	229 411	204 393	-25 018	89%

شهدت سنة 2023 تنفيذ جميع البرامج المخطط لها بنسبة تقدر بـ 89%، وقد شهدت كل الأنشطة نسبة إنجاز تقدر كما يلي :

- التعليم العالي الفلاحي بنسبة 84.21%،
- البحث الفلاحي بنسبة 85.71%،

✓ يمكن تفسير نسبة إنجاز نشاطي التعليم العالي والبحث الفلاحي بطول الإجراءات الإدارية في تنفيذ منازرات الترقية في أسلاك الإداريين والفنيين والعملة بعنوان سنتي 2021 و 2022 وهو ما أثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرسمة في قسم التأجير، إضافة إلى عدم تنفيذ مناظرة الإنتداب في سلك الأساتذة المساعدين للتعليم العالي الفلاحي بعنوان سنة 2021، كذلك مواصلة الأعوان الملحقين لدى مؤسسات أخرى لإلحاقهم وعدم رجوعهم إلى مؤسساتهم الأصلية التابعة لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي.

- تـثـمـيـن نـتـائـج البـحـث بـنـسـبـة 100%،
- التـكـويـن الفـلاـحـي بـنـسـبـة 85.15%،
- الإـرـشـاد الفـلاـحـي بـنـسـبـة 100%،
- تـحـوـيـل إعـتـمـادـات لـفـائـدة مـعـهـد المـنـاطـق القـاحـلة بـمـدـنـيـن بـنـسـبـة 93.22%،
- تـحـوـيـل إعـتـمـادـات لـفـائـدة القـطـب التـكـنـولـوجـي بـالـجـنـوب بـنـسـبـة 95%،

←صعوبات خاصة تخص البرنامج الخامس:

- غـيـاب الآلـيـات العـمـلـيـة لـتـثـمـيـن مـخـرـجـات البـحـث و رـبـط البـحـث بـالإـرـشـاد الفـلاـحـي مـمّا يـقـلـص مـن أـمـكـانـيـة تـثـمـيـن مـخـرـجـات البـحـث،
- انـخـفـاض عـدـد الطـلـبـة فـي السـنـوات الأـخـيـرة فـي التـعـلـيـم العـالـي عـلـى المـسـتـوـى الوـطـنـي،
- عـدـد مـعـاهـد و مـدـارس التـعـلـيـم العـالـي الفـلاـحـي و كـثـرة الشـهـائـد مـع إشـكـالـيـة تـشـتـت المـوـارـد الشـهـائـد،
- نـقـص فـي المـوـارـد المـالـيـة و البـشـريـة عـلـى مـسـتـوـى المـؤسـسـات (نـقـص فـي المـدـرسـيـن البـاحـثـيـن نـظـرا لـارـتـفـاع عـدـد المـحـالـيـن عـلـى التـقـاعـد و نـقـص فـي الـانـتـدـابـات خـلـال السـنـوات الأـخـيـرة)،
- بـرـامـج تـعـلـيـم غـيـر مـتـلـائـمة مـع مـتـطـلـبـات سـوق الشـغـل و التـطـوـرات التـكـنـولـوجـيـة،
- ضـعـف فـي تـأثـيـر مـخـرـجـات البـحـث عـلـى الوـاقـع،
- ضـعـف فـي رـبـط الكـفـاءـات المـطـلـوبـة مـع سـوق الشـغـل،
- غـيـاب مـراجـع كـفـاءـات لـلـمـتـخـرجـيـن و كـذـلـك غـيـاب مـراجـع لـلـتـكـويـن،
- ضـعـف مـسـاهـمـة المـهـنـة فـي تـنـفـيـذ و تـمـوـيـل التـكـويـن و الإـرـشـاد و البـحـث،
- ضـعـف فـي الـاتـصـال و مـحـدودـيـة فـي مـرئـيـة المـؤسـسـات و البـاحـثـيـن
- تـشـتـت مـسـؤـولـيـة الإـرـشـاد بـيـن عـدة مـتـدخـلـيـن مـمّا يـتـنـافـى مـع مـبـدأ المـسـاءـلة.

← التدابير لتدارك الإشكاليات والنقائص:

- فيما يخصّ البحث الفلاحي:

- اعتماد مقاربة تشاركية ومنهجية "طريق التأثير" (Impact pathway) لتحديد أولويات البحث الفلاحي الى أفق 2030.
- تمويل مشاريع البحث التي تدرج ضمن أولويات البحث (اعتمادات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي).
- إرساء آليات لمتابعة وتقييم مشاريع البحث الفلاحي.

- فيما يخصّ التعليم العالي الفلاحي:

- المرور من منهجية بيداغوجية تقليدية تعتمد على المعارف الفنية الخصوصية (المحتوى) ومقاربة تعتمد على المدرس ونقلها الى منهجية تعتمد على المهن المستهدفة والمهارات السياقية (خصوصية) والوظيفية والمهنية.
- اعتماد مقاربة تشاركية لإعداد مراجع المهن والكفاءات في تكوين المهندسين الفلاحي.
- إعداد مراجع تكوين تعنى بالتغيرات المناخية.
- إرساء نظام إدارة الجودة في التعليم العالي الفلاحي.
- إصلاح برامج التعليم العالي الفلاحي لملائمته مع متطلبات سوق الشغل والتطورات التكنولوجية.
- إعادة النظر في عدد وتوزيع الاختصاصات في التعليم العالي الفلاحي.
- التنظيم والمشاركة في أيام تحسيسية وإيام التوجيه الجامعي لمزيد التعريف بالتكوين ومؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

- فيما يخصّ التكوين والإرشاد الفلاحي:

- توطيد العلاقة بين مكونات سلسلة المعرفة (مراكز البحث العلمي، المراكز الفنية، مؤسسات التكوين المهني الفلاحي، جهاز الإرشاد الميداني، الجامعات المهنية المشتركة، الهياكل المهنية القاعدية) لتنظيم مخرجات البحث في الفلاحة والصيد البحري،
- إحكام تنسيق العمليات الإرشادية بين كافة المتدخلين في اتجاه توحيد الخطاب الإرشادي وتنظيم نتائج البحث العلمي والتوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية،

- إعتماء تكنولوجياات الإعلام والإتصال لإسءاء ءءماء إرشاءية عن بعء وإرسال البلاءاء والإنءارات المبكرة ونشر المعلومة بسرعة وعلى أوسع نطاق ممكن،
- ءءسين ءاءبية مراكز التكوين المهني الفلاحي لاسءقءاب مزيد من الشباب في مرحلة التكوين الأساسي سيّما وأنّ ءل المراكز معزولة بالأرياف،
- إعااءة ءوكمة ءهاز التكوين والإرشاء على الصعيءين المركزي والءهوي (ءغيير صبغة الوكالة إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إءارية وإءاءات إءارات ءهوية للتكوين والإسءشارة الفلاحية والءنشيء الريفي راءعة بالنظر للوكالة لإرساء مبدأ المساءلة)،
- المراهنة على الءءءءء وعلى التكنولوجياات الءءئة (تكوين عن بعء وإرشاء فلاحي عن بعء)،
- الشراكة بين القءاعين العام والءاص،
- ءطوير كفاءة المكونين والمرشءين الفلاحيين،
- ءصنيف مؤسسات التكوين المهني لإءاءات منافسة بينها سيّما وأنّ وءوء مرشءين لإءارة هءه المؤسسات أصبح صعبا في ظل ءسامة المسؤولية وقلة الءوافز،
- ءنظير النصوص القانونية المتعلقة بالءكوين الفلاحي مع النصوص المتعلقة بالمنظومة الوطنية للتكوين،
- إءاءات نظام أساسي ءاص بالمرشءين الفلاحيين لءءبيءهم بءهاز الإرشاء وفتح آفاق مهنية أمامهم،
- إءاءات ءائزة وطنية للإرشاء الفلاحي ءسءد مناصفة للمرشاء والباءء اللذين يعملان معا لءءمين مءرءاء البءء والمساءءة على ءبنيها ونشرها،
- إرساء نظام الءوكيل الإرشائي لءأطير الفلاحين وءاصة الصغار منهم بالمناطق الءي ءشكو نقصا فاءءا في عءء المرشءين،
- ءركيز منصات ءكنولوجياة بمراكز التكوين المهني الفلاحي،
- العمل على ءوفير آلية مسءءامة لءءمين مءرءاء البءء العلمي لمعالجة القضايا الءنموية المءروءة في الواقع من طرف ءهاز الإرشاء والنابعة من ءاؒيات المهنة.

البرنامج عدد 09: القيادة والمساندة

(بداية من سنة 2023)

المدير العام للمصالح
الإدارية والماليةرئيس البرنامج :
محمد الفاضل بنإسماعيل**1- نتائج أداء البرنامج:**

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى تقديم الدعم والخدمات إلى باقي البرامج العملياتية والتنسيق فيما بينها لضمان تكاملها في إطار منظومة متجانسة تضمن تحقيق الأهداف الوطنية لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة. فبرنامج القيادة والمساندة يسعى إلى تقديم الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج الأخرى ودعم قدراتهم في التصرف الإداري والمالي.

حيث يحتل العمل الإداري صلب الهياكل الإدارية بمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مكانة هامة في بلورة التوجهات الاقتصادية للقطاع والمساهمة في تحقيق أهدافها بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية.

فمصالح القيادة والمساندة تتدخل أفقياً من أجل تقديم الدعم المادي والإداري والفني للبرامج العملياتية والتنسيق بينها.

وفي هذا الصدد ولاستحداث نسق نمو القطاع الفلاحي يجري العمل على تركيز هيكلية إدارية عصرية تتسم بدعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

و تتمثل المحاور الإستراتيجية لبرنامج القيادة و المساندة في:

- تركيز هيكلية عصرية،
- دعم الموارد البشرية،
- إدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة المتدخلين في القطاع.

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج:

تقديم الهدف: تركز مهمة وزارة الفلاحة على ثلاثة محاور وهي استخدام مستدام للموارد الطبيعية لضمان الأمن المائي في ظل التغيرات المناخية و النهوض بالإنتاج و الإنتاجية وضمان الجودة وتغيير إطار مؤسساتي ملائم و محيط شامل يضمن الإدماج و النجاعة وفي ظل ترابط أسس التنمية المستدامة " الماء و الطاقة و الغذاء و يمكن أن يؤثر هذا الترابط القوي على مدى تحقيق ثلاثة أهداف سياسية حاسمة وهي أمن المياه وأمن الطاقة والأمن الغذائي و هذه الروابط المتبادلة تعني أن متابعة الأمن في أي قطاع يعتمد على التطورات في القطاعات الأخرى و يندرج الهدف 1.9 ضمن الهدف الثالث من مهمة وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري " تغيير إطار مؤسساتي ملائم و محيط شامل يضمن الإدماج و النجاعة " ويتمثل الهدف في العمل على دعم الهياكل المركزية والجهوية لتحقيق الأهداف التنموية، وذلك من خلال الترتيبات و التكوين و تعزيز القدرات و دعم المهارات و إعادة توظيف الأعوان و العمل على تنفيذ الخطة الوطنية لا دماج ومأسسة النوع الاجتماعي على مستوى البرنامج و توفير بنية أساسية وهيكلية قادرة على استيعاب متطلبات المرحلة وتجاوز الإشكاليات المطروحة في بيئة ملائمة لضمان تكافؤ الفرص وتحسين جودة الخدمات من الناحية الفنية و التقنية و الاجتماعية مع العمل على التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة في ظل غياب الانتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات و الأعوان على التقاعد لبلوغ السن القانونية وعلى إحالة بعض أو في إطار برنامج التقاعد الاستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017.

المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير

بطاقة المعطيات المتعلقة بمؤشر نسبة التأطير لسنة 2023

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2024	23	%105	21.9	20.8	20.9	21.6	%

بلغت نسبة تحقيق المؤشر سنة 2023 مقارنة بالتقديرات نفس السنة نسبة 105 % وذلك نتيجة انخفاض العدد الإجمالي للأعوان وارتفاع نسبي لعدد الأعوان من الصنف الفرعي 1أ و 2 ويمكن تعديل ذلك بـ:

- 1- تفعيل الانتدابات الاستثنائية بالنسبة للأطباء البيطرة (الصنف الفرعي 1أ)
- 2- تفعيل الترقيات الاستثنائية من الصنف الفرعي 3أ إلى الصنف الفرعي 2أ بالنسبة للسلك الإداري المشترك من رتبة متصرف مساعد (3أ) إلى رتبة متصرف (2أ) وتفعيل الترقيات من رتبة تقني (3أ) إلى رتبة تقني أول (2أ)
- 3- الإحالة على التقاعد العادي والتقاعد الاستثنائي (الأمر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022 المؤرخ في 13 جوان 2022) من بينهم عملة الحضائر الذين تمت تسوية وضعياتهم بعد سنة 2011 مما يفسر انخفاض العدد الإجمالي للعملة.
- 4- الترفيع الاختياري في سن الإحالة على التقاعد لعدد من المكلفين بخطط وظيفية.

الهدف 2.9: مزيد احكام التصرف في الوسائل المادية :

المؤشر 1.2.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة :

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات تقديرية 2021	إنجازات تقديرية 2022 (1)	إنجازات تقديرية 2022 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرية 2022 = $\frac{3}{100} \times 100$	تقديرات 2023 (4)	إنجازات 2023 (5)	نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات 2023 = $\frac{6}{100} \times 100$	تقديرية 2024
لتر / 100 كم	9.2	10.8	8.2	10.8	+31,7%	10.7	9.5	-11.21%	9

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2023:

شهدت سنة 2023 تراجع في نسبة استهلاك الوقود بنسبة 11.21 % مقارنة بتقديرات نفس السنة ويعود ذلك لمتابعة تنقل السيارات واستعمال منظومة AGILIS وخاصة فيما يتعلق بمتابعة المسافات المقطوعة.

- متابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا ولفت أنظار مستعملي السيارات إلى الاختلالات تم ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة ومع معطيات الصانع.

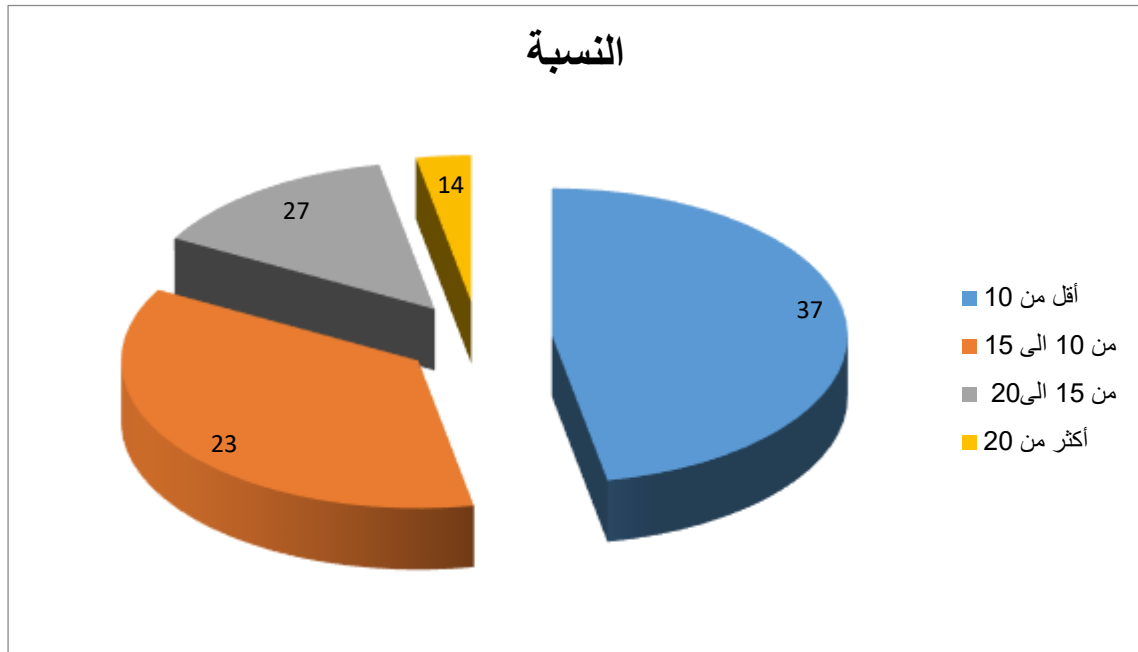
- تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن استغلال وسائل النقل والسياقة الرشيدة.

المؤشر 2.2.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهّد وسائل النقل

تقديرات 2024	نسبة الإنجازات مقارنة بسنة 2022 (8) - (7) 100*4 / (4)	إنجازات 2023 (7)	تقديرات 2023 (6)	نسبة الإنجازات مقارنة بإنجازات 2022 (5) - (4) 100*3 / (3)	إنجاز ات 2022 (4)	تقديرات 2022 (3)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2020 (1)	وحدة المؤشر
800	+20%	870	718	+0.4%	721	718	672	634	دينار

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:

ارتفع معدل كلفة الإصلاح سنة 2023 مقارنة بإنجازات سنة 2022 ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر قطع الغيار من سنة إلى أخرى وكذلك تهرّم أسطول النقل.



على مستوى متابعة الورشات وصيانة السيارات:

نظرا لتقادم أسطول النقل فانه سيتم المحاولة في التقليل في كلفة الصيانة وذلك بالعمل على:

- إصدار مناشير تحت على احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل
- تكثيف عمليات المراقبة الدورية لوسائل النقل
- استعمال منظومة التصرف في وسائل النقل

- العمل على تجهيز الورشة المركزية بكاميرات للمراقبة والآلات تسجيل حضور العملة بالبصمة
- متابعة ايواء السيارات ومراقبتها وتحجير استعمال السيارات رباعية الدفع الا للمصلحة واخذ تدابير وإجراءات تأديبية ضد كل مخالف.
- العمل على مراقبة السيارات باستعمال منظومة مراقبة وسائل النقل عبر الأقمار الصناعية.
- الإحالة على عدم الاستعمال السيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة والاختصار على صيانة السيارة التي تعتبر اقل استهلاك للوقود وأقل كلفة.
- جرد قطع الغيار الزائدة عن الحاجة وإعادة توظيفها لفائدة الهياكل الجهوية

الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات:

المؤشر 1.3.9: نسبة الربط بشبكة الأنترنت

السنة	القيمة المستهدفة	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	100	100	100	100	100	100	%

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:

بلوغ نسبة 100 % من النتائج سنتي 2022 و 2023 مقارنة بالتقديرات المتوقعة بالنسبة لنفس السنتين المذكورتين وذلك بفضل التوجهات التي تم اعتمادها منذ سنة 2016 عبر الشروع التدريجي في تجديد وتعويض المعدات الشبكية وصيانة الشبكة المعلوماتية تطويرها بالإضافة إلى الرفع من سرعة تدفق خطوط تراسل المعطيات بين الوزارة والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية من جهة وبين مؤسسة التعليم العالي الفلاحي من جهة أخرى للحصول على خدمات الأنترنت مع تنظيم وترشيد عمليات الولوج والربط بالشبكة، ومن المنتظر الترفيع في نسق عمليات الربط عبر التجديد التدريجي لأسطول الحواسيب وللمعدات الشبكية بقاعة الإعلامية خلال السنوات القادمة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 مقارنة
بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 ق.م تعديلي (1)	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
91,97	-11189	128131	139320	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
132,58	-6804	27689	20885	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
91,39	-1706	18112	19818	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
91,39	-1706	18112	19818	اعتمادات الدفع	
53	-40947	47074	88021	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
96	-2093	50104	52197	اعتمادات الدفع	
82,45	-47038	221006	268044	اعتمادات التعهد	المجموع
96,48	-8184	224036	232220	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية

قدّرت جملة الاعتمادات المنجزة خلال سنة 2023 لبرنامج القيادة والمساندة بـ 224,036 مليون دينار دفعا أي بنسبة تنفيذ 96,48% مقارنة بجملة الاعتمادات المرسّمة، مع العلم أنّه قد تم خلال السنة المالية 2023 إعادة توظيف جملة اعتمادات بقيمة 10,945 مليون دينار داخل البرنامج متوفرة بقسم نفقات التأجير 9,310 مليون دينار وبقسم التدخلات 1,635 مليون دينار وإعداده توزيعها على الوحدات العملية التالية حسب أولوية حاجياتها من الاعتمادات التكميلية:

- دعم نفقات التسيير لفائدة المندوبات الجهوية للتنمية الفلاحية بمبلغ 10,120 مليون دينار لخلاص جزء من ديونها تجاه المزددين وخاصة العموميين (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال)
- دعم نفقات التسيير لفائدة وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بمبلغ 150 ألف دينار
- دعم بعض الفقرات الفرعية بقسم التسيير على مستوى مركزي بقيمة 675 ألف دينار لخلاص فواتير استهلاك الكهرباء والغاز وفواتير استهلاك الماء وتنفيذ أحكام قضائية

مع الإشارة إلى أنه تم تجميد 25% من الاعتمادات المرسمة بقسم التسيير بعنوان المنح المسندة لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة وغير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية (إجراء أتخذ من قبل مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة بوزارة المالية) هذا وتتوزع نسب تنفيذ الميزانية حسب تبويب النفقات كما يلي:

القسم 01: نفقات التأجير: تم استهلاك مبلغ 128.131 مليون دينار من جملة الاعتمادات المرسمة بقانون المالية 139,320 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تساوي 91,97%.

القسم 02: نفقات التسيير: تم استهلاك مبلغ 27,689 مليون دينار من جملة الاعتمادات المرسمة 20,885 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تساوي 132,58%.

القسم 03: نفقات التدخلات: تم استهلاك مبلغ 18,112 مليون دينار من جملة الاعتمادات المرسمة 19,818 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تساوي 91,39%.

القسم 04: نفقات الاستثمار: تم استهلاك اعتمادات تعهدا ودفعاً 47,074 مليون دينار تعهدا و50,104 مليون دينار دفعا أي بنسبة 53% تعهدا و96% دفعا من جملة الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية 2023.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2023		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (ق.م. 1 تعديل)	بيان الأنشطة
نسبة الإنجاز %	المبلغ			
(1) / (2)	(1) - (2)			
78,04	2646	9401	12047	نشاط عدد 1: الإشراف والدراسات والتشريع
121,57	-9405	53258	43808	نشاط عدد 2: الدعم المالي واللوجستي
83,75	1921	9898	11819	نشاط عدد 3: التصرف في الموارد البشرية
88,33	3703	28039	31742	نشاط عدد 4: دعم التنمية
91,87	9688	109536	119224	نشاط عدد 5: مساندة (تأجير)
102,39	-324	13904	13580	نشاط عدد 6: تحويل اعتمادات لفائدة وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بعنوان التشجيع على الاستثمار
96,48	-8184	224036	232220	المجموع

تعتبر نسبة الإنجاز المالي (96,48%)) للأنشطة المبرمجة لبرنامج القيادة والمساندة مقبولة مع العلم أنه قد تم دعم بعض الأنشطة عن طريق إجراء تحويلات للاعتمادات المتوفرة بكل من النشاط 3 "التصرف في الموارد البشرية" والنشاط 5 "مساندة- تأجير" حيث تم توفير مبلغ جملي بقيمة 10,945 مليون دينار وإعادة توظيفها لدعم النشاط 2 "الدعم المالي واللوجستي" بقسم نفقات التسيير لمساعدة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية على خلاص جزء من ديونها تجاه المزودين وخاصة العموميين (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال) بقيمة 10,120 مليون دينار وإسناد منحة موازنة لفائدة وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بقيمة 150 ألف دينار ودعم بعض الفقرات الفرعية لخلاص فواتير استهلاك الكهرباء والغاز وفواتير استهلاك الماء وتنفيذ أحكام قضائية بقيمة 675 ألف دينار.

ونلاحظ أنّ 10,945 مليون دينار هي اعتمادات متوفرة من الأنشطة المبرمجة والمتعلقة بالموارد البشرية (تذاكر الأكل، وتأجير الأعوان).

بطاقات النوع الإجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي:

1/ الإطار العام

تعمل مهمة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية على دعم وتطوير القطاعين الفلاحي والصيد البحري والحفاظ على الموارد المائية الوطنية لما لهذا القطاع من دور محوري في ضمان الأمن الغذائي والمائي ودعم التصدير وتوفير موارد الرزق وتشغيل الفئات الضعيفة لاسيما النساء ومحدودي الدخل ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

حيث يشغل القطاع الفلاحي حوالي 14% من اليد العاملة إلى ويوفر دخلا دائما لحوالي 470 ألف فلاح يساهمون في استقرار سكان الريف الذين يمثلون 35% من مجموع العام للسكان. كما يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 12% من قيمة الصادرات وبنسبة 7.1% من مجموع الإستثمارات، ويستقطب 7,1% من جملة الاستثمارات بالبلاد.

وتعتبر المرأة فاعلا في غاية الأهمية في هذا القطاع وعنصرًا حيويًا في تطويره وازدهاره. حيث بينت الإحصائيات أن المرأة تمثل 70% من القوى العاملة في القطاع الفلاحي و80% من القوى العاملة في الغابات

وكما تبين إحصائيات الموسم الفلاحي 2017-2018، أن النساء يمثلن 7.8% من exploitants و13.8% من agriculteurs، و42.9% من اليد العاملة الموسمية.

ورغم أهمية دورها مازالت المرأة الريفية العاملة في القطاع تعاني الهشاشة ومن فوارق بين الجنسين. حيث تمتلك النساء الريفيات 5% فقط من الأراضي الزراعية العالمية. ومن بين 165 تعاونية فلاحية لا يوجد سوى 4 تعاونيات فلاحية نسائية كما أن ما يقارب خمس النساء الريفيات (19.8%) فقط لهن دخل خاص بهن مقارنة بأكثر من ثلثي الرجال (55.9%). وثلاثة أرباع طلبة المعاهد المختصة في العلوم الفلاحية هن شابات.

و على الرغم من الدور الكبير للمرأة الفلاحة في الدورة الاقتصادية وفي الوقت الذي تمثل فيه نسبة هامة من العاملين في القطاع الفلاحي فإنها مازالت تعيش وضعيات هشاشة ومن وجود فوارق بينها وبين الرجل خاصة على مستوى ضعف الأجر وعدم التمتع بالتغطية الاجتماعية، وضعف تمثيليتها

في مواقع القرار كمديرات فنيات او أعضاء مجالس او في مجال التصرف في المياه بالوسط الريفي إضافة إلى ضعف نسبة النساء صاحبات المشاريع الفلاحية. حيث بيّنت الإحصائيات أن فقط 6% من صاحبات المشاريع الفلاحية لهن شهادات في الملكية العقارية لأراضهن الفلاحية مما يعوق المرأة في الوصول الى مصادر التمويل البنكية لغياب شرط الضمان.

ومن هذا المنطلق وباعتبار الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة الفلاحية في ازدهار القطاع وتحقيق الأمن الغذائي والمائي خاصة فيما يتعلق بدورها في زيادة الإنتاج والإنتاجية وفي الحفاظ على الموارد الطبيعية: وخاصة منها المياه والتربة. وحماية التنوع البيولوجي وتبني ممارسات صديقة للبيئة تساهم في تقليل تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي والموارد المائية والثروات الغابية فإن تحسين وضعية المرأة في القطاع الفلاحي وتعزيز المساواة بينها وبين الرجل وضمان احترام حقوقها. لا يمكن إلا أن يساهم في ازدهار هذا القطاع الهام وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بصفة عامة.

وفي هذا الإطار انخرطت مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تجسيد جملة التعهدات الدولية والوطنية المتعلقة بتكريس المساواة بين الجنسين وتدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في القطاع ا وذلك بغاية ضمان تمكينهم الاجتماعي والاقتصادي وبما يساهم في تحسين جودة حياتهم وكذلك فيما يتعلق بتدعيمهم لمجابهة التغيرات المناخية وذلك من اجل تنمية مستدامة ودامجة.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين النساء والرجال وترجمتها بالسياسات العمومية وميزانياتها.

وفي هذا الإطار انخرطت مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تحقيق الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي وذلك بالمساهمة خاصة في تحقيق كل من: الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والأثر 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

البرنامج عدد 3: المياه

المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي					الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج
القيمة المستهدفة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	إنجازات 2023	تقديرات 2023	اسم المؤشر		
8	100%	6	6	نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)	تحسين دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي	التصرف في الطلب على المياه

■ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2023:

تعتبر مساهمة المرأة كرئيسة مجلس إدارة وكمديرة فنية بعنوان سنة 2023 ضعيفة نظرا للعديد من الإشكاليات الاجتماعية بالمناطق الريفية وخاصة بعدم وجود المبادرة من طرف المرأة للمشاركة في التصرف ضمن المجامع المائية بالرغم من البرامج التحسيسية والتوعوية والعقلية السائدة أن هذا النوع من النشاط يقتصر على الرجال. وفي هذا الإطار تقوم الإدارة العامة للهندسة الريفية بإدماج النوع الاجتماعي ضمن مشاريعها المنجزة على غرار المشروع الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية لتنفيذ برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

○ الإشكاليات

من أهم الإشكاليات والصعوبات هي:

- غياب إطار قانوني واضح لإدماج المرأة في مجالس إدارة الجامعات خاصة أن الترشح مرتبط بالانخراط وعقد الانتفاع بالماء.

○ التدابير

- تطوير النظام الأساسي الخاص بالجامع لدعم إدماج المرأة بالجامع المائية خاصة بمجلس الإدارة.
- تكثيف التآطير ووضع برامج تحسيسية وتوعوية لتعزيز القدرات القيادية لفائدة النساء بالجامع المائية،
- اعتماد ميزانية تؤمن تنفيذ إجراءات إدماج المرأة بالجامع المائية.

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي					الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج
القيمة المستهدفة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	إنجازات 2023	تقديرات 2023	اسم المؤشر		
50	%100	%45	%45	نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف	تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار	المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري

يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول: إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد ويتمحور حول تحسين وسائل وظروف عمل النساء جامعات المحار

تماشياً مع ما يرمي إليه الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، المعتمدة من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والتي تشكل دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

الإشكاليات

- يعتبر نشاط جمع المحار نشاطاً مهماً ولا ينضوي تحت استراتيجيات الدولة
- الأسباب المباشرة
- نشاط جمع المحار لا يزال نشاطاً حرفياً وليس من أولويات الدولة
- تمثل نسبة النساء جامعات المحار نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي عدد للصيادين
- عزوف ورفض النساء جامعات المحار الانخراط للحصول على بطاقة صياد محترف
- التوزيع غير المنتظم للمحار والمرتبب بشكل أساسي بطبيعة هذا النوع (17 منطقة معتمدة لإنتاج الرخويات ذات الصدفتين)
- الأسباب الهيكلية
- ضعف المجامع المهنية للصيد البحري في قطاع جمع القواقع
- عدم وجود استراتيجيات محددة لنشاط جمع المحار.
- غياب التجهيز بالمعدات والموارد البشرية في أقسام الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بالمندوبيات الجهوية لإرشاد وتكوين ومتابعة النساء جامعات المحار

المقترحات

- تفعيل الخطة الوطنية لإنقاذ منظومة القفالة لتشجيع النساء جامعات المحار
- اعداد دراسة تشخيصية لتحديد الأسباب المباشرة وغير مباشرة لتدهور مخزون المحار.
- تطوير بنية أساسية مبنائية تأخذ بعين الاعتبار مراعاة النوع الاجتماعي لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع.

- تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية حول أهمية الهيكلة المهنية والتنظم صلب مجامع مهنية للصيد البحري وذلك لتمكينهم من التمتع بالامتيازات الجبائية وتسهيل ولوجهم للأسواق الرائدة.
- تنظيم حملات توعية وتدريب وإرشاد للنساء جامعات المحار
- تحسين ظروف عمل المرأة (النقل، المأوى، الملابس، إلخ).
- تشريك النساء جامعات المحار في الإصلاح الجديد لنظام الضمان الاجتماعي.
- تنفيذ استراتيجية وطنية لنشاط جمع المحار (فتح المواسم).
- ادماج اعتمادات مخصصة لنشاط جمع المحار في ميزانية الدولة لتحسين ظروف عمل المرأة.
- تجهيز خلايا الصيد بأقسام الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في 3 مندوبيات جهوية للتنمية الفلاحية بالمعدات والموارد البشرية لمتابعة ومراقبة موسم جمع المحار.
- التعاون مع الجمعيات الخاصة لتشجيع النساء جامعات المحار على القيام بزيارات طبية وإيجاد أنشطة بديلة لهن خارج موسم الصيد.

ونظرا لتسجيل عديد الإشكاليات التي أصبحت تعيق ديمومة منظومة القفالة خلال المواسم الأخيرة ومنها بالخصوص تراجع مخزون هذا الصنف من القوقعيات بأغلب مناطق الإنتاج، تم الشروع في بلورة "خطة وطنية لإنقاذ وتطوير منظومة القفالة بتونس" بمشاركة مختلف الهياكل المتدخلة في المنظومة. وسيرتكز تمويل هذه الخطة، التي ستمتد لخمس (5) سنوات، على عدد من مشاريع التعاون الدولي كمصادر أساسية للتمويل. وقد تم تخصيص برنامج كامل للنهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للنساء جامعات المحار. وفي هذا الإطار، سيتم تمتيع الراغبات من هذه الفئة بقروض صغرى (Micro crédits) تتيح لهم الاستثمار في أنشطة أخرى بديلة في إطار برنامج التعاون الفني التونسي - الإيطالي "Nemo Kantara" وذلك في حدود 2,5 م.د.



التقرير السنوي لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2023

مارس 2024